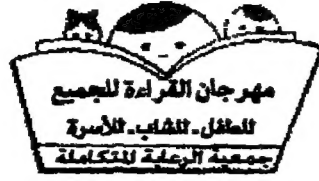


**المختار من
إغاثة الأمة في كشف الغمة**

المختلوم من إغاثة الأمة في كشف الغمة



مهرجان القراءة للجميع ٩٩
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوؤان مبارك
(سلسلة التراث)
المختار من
إثاثة الأمة فى كشف الغمة

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التبعية : هيئة الكتاب

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان: محمود الهنڊى
المشرف العام:
د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام،
وما هي تصدر لعامها السادس على التوالي برعاية كريمة
من السيدة سوزان مبارك تحمل دائماً كل ما يثري الفكر
والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار
روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية في تسع
سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة
بالشباب. تطبع في ملايين النسخ التي يتلقفها شبابنا
صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة
سوزان مبارك التي تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجل
والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

مقدمة

قدمت مكتبة الأسرة فى العام الماضى مختارات من الخطط المقرزية تتضمن وصفًا دقيقًا لآماكن العبادة الإسلامية والمسيحية واليهودية فى مصر، وقد تلقاها القراء بترحيب شديد ، فالمقرزى من علماء القرن التاسع الهجرى الذين عاشوا فى العصر الذهبى للعلوم التراثية التى رفع الأزهر لواءها ، وكان معاصركم لأهم أحداث تلك الفترة التى مازال الغموض يكتنفها ، وتقدم مكتبة الأسرة اليوم رسالة كاملة من رسائل هذا المؤرخ الفذ ، وعنوانها «إخانة الأمة بكشف الغمة» وتتناول تاريخ المجاعات فى مصر ، وهى رسالة نادرة سبق أن نشرت أكثر من مرة ، وما تزال مرجعًا لا غنى عنه لكل من يريد أن يرتاد تلك الفترة .

وإذا كان طول المختارات التى نشرتها مكتبة الأسرة فى العام الماضى قد حالت دون تقديم لمحة من حياة هذا العالم الفذ وعن عصره ، فإن قصد «الرسالة» الحالية يتيح لنا ذلك . فمن هو المقرزى ؟

ولد تقى الدين أحمد بن على المقرزى فى القاهرة عام ٧٧٦ هـ (١٣٦٥م) ونشأ بها ، وولى فيها الحسبة والخطابة والإمامة عدة مرات ، وشهد خلال حياته المدينة (إذ توفى عام ٨٤٥ هـ ١٤٤١م) كثيرًا من

الأحداث والتقلبات والاضطرابات ، إذ عاصر دولة المماليك البحرية والبرجية اللتين قامتا فى مصر لمدة تقدر بنحو ٢٧٥ سنة تعاقب فيها السلاطين على الحكم ، وكانوا يتناحرون على السلطة ، فانقطعت كل صلة بين الحاكم والمحكوم - كما يقول الدكتور بدر الدين السباعى فى مقدمته لطبعة هذا الكتاب عام ١٩٥٦ - وأصبح المماليك يؤلفون طبعا أرستوقراطية خاصة ، امتهنت صناعة الحرب واستقلت بها ، وتسلت دفا الحكم ، وحالت بينها وبين وصول المصريين إليها ، اللهم إلا ما كان يسمى بورازة «القلم» أحيانا ، وبعض الإدارات البسيطة . إذ جعل للمماليك حياتهم خاصة بهم وابتعدوا عن الشعب ولم يختلطوا به ، كأنما يشعرون بأنهم غرباء عن هذا الوطن ، بعيدون عن ذلك الشعب ، ولم تكن هناك أية رابطة أو جامعة تربط وتجمع بينهم وبين الشعب الذى يسكنونه ، إلا بقية باقية من رابطة الدين ، دفعتهم إلى الذب عن الديار الصليبيين والتتر والمغول ، وجعلتهم يكثر من بناء المساجد والقصور والبيمارستانات .

غير أنهم فى معاملتهم الخاصة ، لم يكونوا ليتورعوا عن أتيان أبشع المنكرات والتعسف ، وأرتكاب أشد الموبقات والمظالم : يؤذون الناس ، ويهرقون الدماء ، ويصادرون الأموال ويفعلون كل شئ ، دون اكتراث بأبسط المبادئ الإنسانية ويقول المقرئزى فى خططه (ج ٢ ، ص ٢١٤) : « . . . وصارت المماليك السلطانية أرذل الناس ، وأدناهم ، وأخسهم

قدراً ، وأشحهم نفساً ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم أعراضاً عن الدين . ما فيهم إلا من هو أرزى من قرد ، وألص من فأرة ، وأفسد من ذئب . لا جرم أن خربت أرض مصر والشام من حيث يصب النيل إلى مجرى الفرات ، بسوء آيالة الحكام ، وشدة عبث الولاة ، وسوء تصرف أولى الأمر . . . » . كان همهم أن يحافظوا على ملكهم . وكل أمير يرى الكفاءة في نفسه ليكون يوماً سلطاناً ، ولا يحول بينه وبين السلطنة إلا هذا السلطان الجالس ، فلا بد من خلعه ، أو أبعاده ، أو قتله ، أو حبسه ، حتى يخلو المكان له فيجلس فيه ، أو يسوق إليه إنساناً ضعيفاً ليس له من الأمر شيء ، فيجعل من نفسه وصياً عليه ، مديراً لشؤنه . وهكذا ساد منطق المؤامرة ، والدس ، والخديعة ، والرشوة ، والقوة ، في سبيل الوصول إلى السلطنة ، وضرب الخصوم .

وقد استعرض المؤرخون حياة سلاطين دولة المماليك البحرية الممتدة من عام ٦٤٨ إلى ٧٨٤ هـ فوجدوا أن سلاطينها بلغوا ٢٥ سلطاناً انتهت حياة ١١ منهم بالقتل - سبعة وهم في الحكم و ٤ بعد العزل والهرب ، وعزل منهم سبعة ، وهرب اثنان ، ومات خمسة فقط أثناء الجلوس على كرسي السلطنة ، كما يورد الدكتور على إبراهيم حسن في كتابه تاريخ المماليك البحرية بعض الاحصاءات عن كبار الموظفين في هذه الدولة فيقول (نقلًا عن مصدري أجني) إن عددهم وصل إلى ٢٢٥ موظفًا أعدم منهم ٨٤ ، ومات منهم خمسة في السجن ومات اثنان في الخارج بعد الخروج

على السلطان الحاكم ، ومات ١٦ فى قتال العدو ، وأحيل ٦ إلى التقاعد، وتوفى ٨٨ وفاة طبيعية أثناء توليهم الوظيفة ، ولكن المصدر الذى يستند إليه المؤلف لم يستطع أن يجمع البيانات الكافية من عدد من الآخرين يبلغ ١٦ موظفًا كبيرًا .

وتحدث الدكتور محمد مصطفى زيادة عن سيرة المقريزى وبشته وعصره فقال :^(١)

ولد المقريزى... فى أسرة معروفة أجيالها بالاشتغال بالعلم ، فى دمشق وبلبك والقاهرة ، أى أنه شهد حوادث عصره من زاوية أبناء الفئة الفكرية من الطبقة الوسطى . أما هذه الحوادث فهى فى مجموعها نوبات احتضار وذبول وأفول فى دولة مملوكية ذات بطولات شامخة سالفة ، وأمجاد ماضية ملأت عين التاريخ فى الشرق والغرب . ولعشرين سنة ، هى سنوات طفولته ومراهقته وشبابه ، شهد أحمد المقريزى حوادث ذلك العصر الأقل من نافذته الفكرية المصرية البعيدة عن شؤون الدولة المملوكية وأمرائها الذين جعلوا من السلاطين الأطفال وأشبه الأطفال وقتذاك ، ستارا رقيقاً شفافاً ساذجاً يعملون من ورائه لتحقيق مطامع أميرية فردية ضيقة لم تلبث أن أزال تلك الدولة المملوكية الكبرى من مسارح التاريخ إلى كتبه .

(١) (تراث الإنسانية) ، المجلد الثانى ، ص ٥٠٩ - ٥١٤ ، منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومى (مصر) .

وفى وسط تلك الحوادث الصاخبة المتقلبة عكف الشاب أحمد المقرئ على الدراسة التقليدية لأبناء طبقة ، وهى دراسة علوم الدين وحفظ القرآن ومعرفة النحو ، ودراسة الفقه والتفسير والحديث ، وبعض العلوم الأخرى ، مثل التاريخ وتقسيم البلدان والأدب والحساب . غير أن نظرة عابرة فى مؤلفاته المستقبلية تدل دلالة واضحة على مدى تأثره بمحيطه من الحوادث المضطربة ، ومثله فى ذلك مثل أستاذه عبد الرحمن بن خلدون الذى رأى ما بأسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا من تفكك وأنحلال وفساد وفتنة . فآلهمه ذلك تأليف تاريخه المسمى (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر) ، كما آلهمه كتابة المقدمة المشهورة التى غدت منذ تأليفها أساساً لدراسة تجارب الأمم ، وعوامل التطور فى المجتمع وأسباب انهيار الدول .

وتردد هذه النغمة الاقتصادية الاجتماعية التاريخية فى مؤلفات المقرئ ، لأسباب أهمها أنه تتلمذ لعدة سنوات على ابن خلدون ، إذ جاء هذا العالم المؤرخ الكبير - هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ - لاجئاً إلى القاهرة من موطنه تونس ، سنة ١٣٨٢ ميلادية ، ولم يلبث أن عقد خلال أقامته المديدة بها حلقات دراسية كبيرة مبتدئاً بالجامع الأزهر ، ثم المدرسة القمحية بجوار جامع عمرو بن العاص ، ثم الظاهرية البروقية بشارع بين القصرين ، ثم الخانقاه البيبرسية بجوار باب النصر الحالى . وصارت هذه الحلقات الدراسية نواة لمدرسة فكرية تخرج فيها المقرئ

وغيره من معاصريه . والسبب الثانى هو المحيط المملوكى الذى انغمست فيه مصر وأهلها ، على حين عاش سلاطين المماليك وأمراؤهم فى حزية وعصبيية عنصرية انتحارية بين الأتراك والجراكسة مرة ، وبين المماليك المتوطنين والوافدين مرة أخرى .

والتحقق المقرئى بالوظائف الحكومية بعد أن غدا بحكم طبقته وتعليمه من أهل القلم والمعرفة ، وهى التسمية المميزة لهذه الطبقة من طبقة أهل السيف ، وهم المماليك وحدهم ، دون غيرهم من سكان البلاد المصرية . وأول عهد المقرئى بالوظائف الحكومية كأبيه من قبله ديوان الإنشاء بالقلعة ، وهو الديوان الذى يقابله فى العصر الحاضر وزارة الخارجية . فعمل سنة ١٣٨٨ موقعا - أى كاتباً - وهى وظيفة لا يبلغها وقتذاك سوى أصحاب المؤهلات العالية والموهبة والمعرفة والتفوق فى اللغة * والادب والتاريخ وتقويم البلدان والحساب .

ثم عيّن المقرئى نائبا من نواب الحكم - أى قاضيا - عند قاضى القضاة الشافعية ، بسبب ما اشتهر عنه من الحماسة للمذهب الشافعى منذ أيام دراسته وتحوله عن مذهب الحنفية الذى نشأ فيه .

ثم صار المقرئى إماما لجامع الحاكم الفاطمى وهى وظيفة كبيرة فى ذلك العصر .

وتولى بعد ذلك وظيفة مدرس للحديث بالمدرسة المؤيدية ، وهى وظيفة يقابلها فى المصطلح الجامعى فى العصر الحاضر وظيفة أستاذ كرسى ، وربما كان تعيين المقرئى فى تلك الوظيفة العالية بتوصية خاصة من أستاذه عبد الرحمن بن خلدون لدى السلطان برقوق .

ثم انتقل المقرئى من التدريس إلى الحسبة حين عينه السلطان برقوق ، سنة ١٣٩٨ ، محتسباً للقاهرة وللوجه البحرى ، فانتقل بذلك من دائرة المشتغلين بالعلم والتعليم إلى دائرة الإدارة والاختلاط بمختلف طبقات المجتمع ، ولا سيما أرباب الأسواق والمتاجر وأصحاب المهن والصنائع . ذلك أن وظيفة المحتسب التى يقابلها فى العصر الحاضر عدة وظائف وزارية شملت وقتذاك النظر فى الأسعار الجارية ، وأحوال النفود ، وضبط الموازين والمكايل والمقاييس ، ومراقبة الآداب العامة ، ونظافة الشوارع ، وتنظيم حركة المرور بها ، مع الإشراف على المدارس والمدرسين والطلاب ، والعناية بالمساجد والحمامات والقياسر والوكالات ، فضلاً عن مراقبة أصحاب الصناعات العالية من الأطباء والصيادلة والمعلمين أى المهندسين المعماريين . ويضاف إلى هذه الواجبات الكثيرة الداخلة فى اختصاص المحتسب أحوال الباعة الجواله والمتعشين والشحاتين والمتعطلين الذين كانوا خطراً على الأمن .

ويتضح من ضخامة هذه الوظيفة ومسؤولياتها أن المقرئى الذى عُين فيها بأمر من السلطان برقوق ، قد اشتهر وقتذاك بالكفاية والدقة فى

الإدارة والأمانة فى تطبيق الأحكام الشرعية ، غير أنه لم يلبث أن تنحى عن هذه الوظيفة مرتين فى عامين متتاليين ، إذ ضاق بمسؤولياتها التى شغلت وقته ليلاً ونهاراً ، وصرفته عن القراءة وتطلبت منه الجلوس فى دكة المحتسب للفصل فى شكاوى السوق والسوق ، وتوقيع العقوبات على المخالفين ، وإصدار الأوامر إلى العرفاء والأعيان والنقباء ، مع العلم بأن وظيفة محتسب القاهرة شملت الوجه البحرى كله .

وفى نحو ذلك الوقت تزوج المقرئى وأنجب ، فالمعروف أن بتأ له ماتت فى سن السادسة بالطاعون الذى اجتاح القاهرة وسائر البلاد المصرية سنة ١٤٠٣ . وهذا الطاعون بالذات هو الذى دفع المقرئى إلى تأليف كتاب (أغاثة الأمة بكشف الغمة) ، كما دفعه ضيقه بوظيفة الحسبة ومسؤولياتها إلى تأليف كتاب (شذور العقود فى ذكر النقود) ، وكتاب (الأكيال والأوزان الشرعية) . ويبدو أن هذه الكتب الصغيرة ترجع إلى أوائل عهد المقرئى بالتأليف ، كما يبدو من محتوياتها مدى تأثير عهد الرحمن بن خلدون فى التكوين الفكرى عند تلميذه الموهوب .

ثم عاد المقرئى إلى التدريس مرة أخرى ، حين عينه السلطان برقوق ، سنة ١٤٠٨ ، مدرساً للحديث بالمدرستين الأقبالية والأشرفية بدمشق ، مع التنظر على أوقاف المارستان - أى المستشفى - النورى بها ، ثم عينه السلطان فرج بن برقوق نائباً للحكم - أى قاضياً - بدمشق ، استيفاء لشرط الواقف أن يكون المتعينون على الأوقاف الدمشقية قضاة

بها . لكن المقرئى أبى قبول هذا الشرف على الرغم من عرض الوظيفة عليه مراراً . ويظهر أنه سئم الوظائف الحكومية وضاق بتكاليفها وأعبائها ، وأنه كان يملك من الموارد المالية التى جاءت من الوقف ، وما ورثه من الأملاك عن جده لأبيه بدمشق نفسها ما أغناه عن تضييع وقته فى كسب العيش عن طريق مجالس الحكم والقضاء .

ويظهر كذلك أن المقرئى استطاع أن يكتب أول مؤلفاته الطويلة فى هذه السنوات الدمشقية من حياته وهو كتاب السيرة النبوية وعنوانه (امتناع الاسماع بما للرسول من الأبناء والحفدة والأخوال والاتباع) ، وهو كتاب مشحون بصفحات متتالية من مؤلفات السابقين فى تاريخ السيرة . وما يرجع نسبة هذا الكتاب الضخم إلى تلك السنوات قول المقرئى فى مقدمته «أنه غير جميل بمن تصدى للتدريس والافتاء وجلس للحكم بين الناس وفصل القضاء ، أن يجهل من أحوال رسول الله . . وجميل سيرته . . ما لا غنى عن معرفته» . وإلى تلك السنوات الدمشقية من حياة المقرئى يرجع كذلك كتاب (النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم) ، وهو كتاب مستمد من فكرة العصبية القبلية التى بنى عليها عبد الرحمن بن خلدون معظم نظرياته فى فلسفة التاريخ .

ثم رحل المقرئى عن دمشق بعد أقامته بها نحو عشر سنوات وعاد إلى القاهرة ليثوفر على الدرس والتدريس والتأليف الذى وضحت موهبته فيه بما أخرجه من المؤلفات الصغيرة . غير أنه تراءى له أن يحج أولاً ،

كأنما أراد أن يفصل بين مرحلتين من حياته . ومن أجل ذلك رحل المقرئزى وأسرته حاجا إلى مكة التى عرفها هو قبل ذلك وجاور بها مدة قصيرة أبان طلبه العلم . على أنه ظل مقيماً بمكة هذه المرة نحو خمس سنوات واشتغل فى تلك السنوات المكية من حياته بتدريس الحديث . وربما يرجع تأليف كتابه الذى عنوانه (الكلام ببناء الكعبة بيت الله الحرام) ، وكتاب (ضوء السارى فى معرفة تميم الدارى) ، وكتاب (التبر المسبوك فى ذكر من حج من الخلفاء والملوك) ، وكتاب (وصف حضرموت العجيبة) إلى هذه المدة المكية من حياة المقرئزى ، فإنها كلها كتب صغيرة خاصة بمحيط بلاد العرب ، وأخبارها . ومن الراجع أن الكتاب المسمى (الإعلام بمن فى أرض الحبشة من ملوك الإسلام) يرجع كذلك إلى هذه المجموعة المكية .

ثم استقر المقرئزى بعدئذ بالقاهرة ، حيث أمضى بقية حياته الطويلة بحارة برجوان ، التى ما برح منذ شبابه يفاخر بها على سائر الحارات القاهرية فى العصور الوسطى . ويظهر أنه جعل من داره بها مكاناً لدراسة تلاميذه وللتأليف الكثير فى مختلف نواحي دراسته . وبدأ المقرئزى نشاطه العلمى فى هذه المرحلة من حياته بكتاب تاريخ القاهرة (المواظظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) ، وهو الكتاب المشهور باسم (الخطط) لأنه توفر على دراسة المعالم القاهرية من حارات وشوارع ، ودرب وقياسر وحمامات ورباع وأسواق ومدارس وخوانق ومستشفيات ، فضلاً عن أخبار المدن المصرية الكبرى، وتراجم رجال الدول ونظم الحكم فى مختلف العصور .

المقريزى مؤرخ الدول الإسلامية فى مصر :

ويتضح من اتجاه مؤلفات المقريزى بعد ذلك أنه رسم لعمله المستقبل ترتيباً تاريخياً استهدف به أن يكتب تاريخ كل دولة من الدول الإسلامية فى مصر حتى عصره فى مؤلف مستقل ، وبدأ المقريزى هذا الترتيب التاريخى بكتاب (البيان والأعراب فىمن دخل مصر من الأعراب) . أعقبه بكتاب (عقد جواهر الاسفاط فى أخبار مدينة الفسطاط) وهو تاريخ لمصر منذ الفتح العربى حتى قيام الدولة الفاطمية . ثم تلا ذلك كتاب فى الدولة الفاطمية سماه المقريزى (أنعاض الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) ، ثم كتب بعد ذلك كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) فى أربعة أجزاء ضخمة ، وهو الكتاب الذى غدا أساساً لجميع التواريخ المصرية فى عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية ، وحق له أن يكون فخر مؤلفات المقريزى .

ومن الملحوظ أن المقريزى كتب المؤلفات المتقدمة لتكون كلها ذيلًا على كتاب (المواعظ والاعتبار) ، وأنه قصد فى كل منها أن يشرح ما أجمله من أخبار الدولة الإسلامية المصرية فى ذلك الكتاب الكبير ، ويظهر أنه عكف أثناء تأليفه هذه الكتب المتقدمة على إعداد المادة التاريخية لكتاب كبير آخر فى التراجم والسير ، وعنوانه (المقفى الكبير) ، وهو كتاب رغب المقريزى فى أن يجعل منه معجماً كبيراً لتراجم حكام مصر ورجالها والواردين عليها ، منذ أقدم العصور التاريخية المعروفة لديه إلى

ما قبل عصره . أما كتاب (درر العقود الفريدة فى تراجم الأعيان المفيدة) ، وهو الكتاب الذى تقدمت الإشارة إليه ، فقصد به المقرئ أن يكون معجماً محلياً لشخصيات عصره ، وربما بدأ الكتابة فيه وهو ماض فى ترتيب معجمه الكبير .

وكما جعل المقرئى كتاب (المواعظ والاعتبار) أساساً تفرعت عنه مؤلفاته التاريخية فى مختلف مراحل التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ، فإنه استوحى ذلك الكتاب واستلهمه لتأليف كتاب فى التاريخ القديم عنوانه (الخبر عن البشر) ، وهو عنوان يذكرنا بكتاب ابن خلدون .

ثم ألف المقرئى كتاب (شارع النجاة فى تاريخ الأديان) ، وهو أول كتاب مستقل من نوعه فى اللغة العربية . وتناول المقرئى بالتأليف موضوعات صغيرة مرتبطة بالمجتمع الذى عاش فيه ، وهى كذلك موضوعات من وحي كتاب (المواعظ والاعتبار) ، مثل (كتاب الوراثة) .

وللمقرئى كذلك كتب صغيرة لا ينتظر الباحث انصرافه إليها مثل (المقاصد السنية فى معرفة الأجسام المعدنية) ، وكتاب (أزالة الثعب والعناء فى معرفة الحال فى الغناء) ، وكتاب (الإشارة والإيماء فى حل لغز الماء) . وربما كان مرجع تأليف هذه الكتب المتباعدة إلى أيام ولايته وظيفته الحسبة .

وكانت مؤلفات المقرئى الكبرى والصغرى تربو على مائة كتاب . ويتعجب المعاصرون والمتأخرون والمحدثون أن ينسب ذلك العدد الوافر من

الكتب إلى مؤلف واحد . وهذا التعجب لا يقتصر على مؤلفات المقرئى ، بل يتعداه إلى مؤلفات المؤرخين فى مصر فى العصور الوسطى وغيرها من البلاد فى تلك العصور فى الشرق والغرب . أما تفسير ذلك فهو أن بعض الكتب الصغرى التى كتبها المقرئى أو غيره من المؤلفين فى تلك العصور لم تتعد موضوعاً بذاته أو حادثة بعينها . وبعض هذه الكتب لا تزيد عن مقالة طويلة فى مجلة شهرية أو فصلية أو نصف سنوية فى العصر الحاضر . وهذا البعض يتسم فى الواقع بالطابع الصحفى لتثوير أرباب الدولة ، وذلك قبل أن تصبح الصحافة جزءاً من مقومات المجتمع .

ولهذا ينبغى أن تعد الكتب الصغرى عامة بمثابة أول محاولة صحفية لتكوين ماهو معروف باسم رأى العام فى المصطلح السياسى الحديث .

ولعل أهم المؤلفات المقرئية الصغيرة التى تقدمت الإشارة إليها كتاب (النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم) ، وكتاب (أغاثة الأمة بكشف الغمة) ، إذ أرجع المقرئى فى الكتاب الأول من هذين الكتابين أمر التنافس على الخلافة فى الدولة الإسلامية بين الأمويين والهاشميين إلى عصبية الجاهلية القديمة ، وأهمل جانب الحوادث والحروب المريرة والشخصيات المتنافرة التى لم تعد كلها أن تكون أسباباً طارئة . أما الكتاب الثانى ، وهو (أغاثة الأمة بكشف الغمة) فتناول المقرئى فيه تاريخ المجاعات التى نزلت بمصر منذ أقدم العصور إلى زمنه .

وأدى به البحث إلى أن أسباب ما ينزل بالناس من مجاعات وطواعين وأغلبية ، إنما هو سوء تدبير الملوك والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد لا نقص النيل أو قلة المطر ، ولا غضب الله على أهل مصر خاصة ، هو تدمير ج اقتصاى سللم لم يسبق إليه أحد من المؤلفين فى الشرق الإسلامى أو الغرب المسيحى قبل المقرزى .

وثمة ناحية جدية بالانتباه فى معرض هذه الإشارات العابرة إلى بعض المؤلفات الصغيرة للمقرزى ، وهى أنه على حين تموج مؤلفاته الكبيرة بأخبار الخلفاء والسلاطين الأمراء ، وتحفل بحوادث العزل والولاية ، وتفيس بالتراجم والوفيات حتى تكاد شخصية المؤلف أن تختفى تمامًا ، إذ بهذه الكتب الصغيرة تلقى كثيراً من الضوء على هوية المؤلف ، وتدل على بعض ملامح عصره ، وتلقى الأضواء على ملامحها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك أن المقرزى يعرض فى كتبه الصغيرة مسائل قل أن يستطيع التعرض لها فى حولياته الكبيرة ، ويحلل من قيود تسجيل الأخبار ، ويجرؤ على الأدلاء بأرائه الخاصة فى أسلوب النصيحة ، بل يحاول أحياناً أن يعلل ويحلل حادثة بذاتها تعليلاً عقلياً ، أو يناقش عيباً من عيوب المجتمع نقاشاً حراً ، وفى ذلك كله كذلك شرح لشخصية المقرزى .



وعندما نقرأ كتابه (أغالة الأمة...) نشعر أن المؤلف لم يضع الكتاب ليسرد تاريخ المجاعات التي اجتاحت مصر مراراً خلال العصور ، بل أراد أن يعطينا صورة واضحة ودقيقة وصادقة عن الأسباب والعوامل التي فجرتها ، وعن النكبات والمحن التي حلت بالشعب من جراء استهتار الحكام الفارقين في الملذات وانصرافهم الكلى عن تدير شؤون البلاد والاهتمام بمصالح العباد .

(سباب المجاعات سوء تدبير الحكام :

ولاحظ الدكتور السباعي^(١) أن المقرئ يأخذ ، في كتابه ، بمبدأ السببية وبالأسس المادية التي يعتمد عليها في الشرح والتحليل . إذ يقول :

... فالمجاعات وأمثالها ليست شيئاً مفروضاً على الإنسان من حل ، ينزل بأمر ، ويرتفع بأمر . كما أنها ليست ناجمة عن جهل الطبيعة وعماه ، دون أن يكون للإنسان نصيب فيها . بل هي ظاهرات مادية اجتماعية ، لم تلازم البشر دائماً ، ولكنها تقع آناً ، وتقطع آناً آخر : تقع عندما تجتمع أسبابها ودواعيها ، وتقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي .

إن كل شيء خاضع للتطور ، يولد وينمو ويموت : تتجمع أسباب كافية لخلق حادث فيخلق ويتطور ، ثم تتجمع أسباب تلاشيها فينحل ،

(١) راجع نفس المقدمة التي أشرنا إليها سابقاً .

ويندثر . فظن الناس ، كما يلاحظ المقرئ ، « أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ، ولا مر في زمن شبيهها » ، وقولهم أنه « لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الخلق أنفصالها » ، أمران لا يقومان على أسس صحيحة ، وذلك لجهلهم أن تلك الحوادث عوارض لها أسبابها . « فإذا تأملنا الحادث ، كما يقول المقرئ ، من بدايته إلى نهايته ، وعرفناه من أوله إلى غايته ، عرفنا أن ليس بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد » .

والمقرئ لا يكتفى بتعداد الأسباب ووصف النتائج والآثار المؤلمة التي أدت إليها ، بل يعتمد إلى وصف العلاج وتقديم المقترحات الكفيلة بإزالة الداء ورفع البلاء ، لأن « الأمور كلها ، كما يقول ، إذا عرفت أسبابها ، سهل على الخير صلاحها » .

فما هي الأسباب ، أولاً ؟ لقد حصرها في ثلاثة هي : الآفات السماوية ، وشراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، وتأثير العامل النقدي . وقد شرحها الدكتور السباعي على الشكل الموجز التالي :

أولاً: الآفات السماوية :

ومن ذلك قصور النيل ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز ، وتعرض الغلال للققحط ، أو الرياح ، أو الجراد ، أو ما شابه ذلك . صحيح أن هذا السبب أساسي ، فهو مبعث الضيق والفتن والعسر .

وقد يعظم الامر حتى تعم المجاعات البلاد ، وتكثر المآسى والفواجع . ولكنه سبب ، وأن عظم خطبه ، فبوسع الحكومة الحازمة التى يهتمها أمر العباد ، أن تبذل المساعى الجبارة ، فقد تخفف من المآسى ، وقد تحد من رمن المجاعة وسلطانها ، وقد تتلافى المجاعة كلها بما تهيشه من قمح مخزون لمثل هذا اليوم ، أو تستورد المواد الغذائية من الأقاليم المجاورة أو البعيدة . هى أمور كلها ممكنة إذا صحت الإرادة ، وصدق العزم .

أو لم يكن قصور النيل سبباً مباشراً للغلاء الذى وقع آخر أيام الدولة الأخشيديّة ؟ فلما دخل جوهر الصقلّى بعساكر المعز لدين الله ، نظر فى أمر الأسعار ، فضرب جماعة من الطحّانين ، وطيف بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وأمر ألاّ تباع الغلات إلاّ هناك فقط ، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان لا يخرج قدح قمح إلاّ ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . فهذا التدبير ، على بساطته ، سهل عسرة الناس بعض الشئ ، ورد عنهم كثيراً من مآسى الفاقة .

أو لم يقس النيل فى عام ثمان وتسعين وثلاثمائة ، حتى عظم الامر على الناس ، ونال الجوع منهم ، فاندفعوا إلى الحاكم بأمر الله يستغيثون به ، ويسألونه ألاّ يهمل أمرهم ، مما دفعه إلى ركوب الحزم ، بعد طول الغفلة ، ودعاه إلى تهديد من يخفى الغلة ؟

أو لم ييخل النبل على أهله فى أيام المستنصر ؟ أو لم يقع الغلاء الشنيع الذكر ، فتمطلت الأحوال ، واختل الأمن ، وعدم الزارعون ، وانتشر الوباء ، واستولى الجوع ، وأكلت الكلاب والقطط ، واختطف الإنسان من الطرقات ليؤكل ، وكثر الموتان ، وأكل الناس بغلة الوزير . فلما شنى بعض العامة فيها ، لم يتورع الناس عن أكلهم تحت ظلام الليل . أو لم يدفع الجوع امرأة إلى بيع عقدھا الثمين بشئ من الدقيق ، ولم يبق لها النهاية منه غير قرص واحد ، فأتت قصر السلطان ، وخطبت الناس فى هذه الحال التى جعلت قرص الخبز يقوم عليها بألف دينار ، مما جعل السلطان يتنبه إلى خطورة الأمر ، ويأخذ بالحزم ، فما ضرب عنق واحد من المحتكرين ، وأعقبه بأخر ، حتى صاح تجار الحبوب والأرواح : « أيها الأمير فى بعض ما جرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس » .

فالآفات الطبيعية أذن لم تكن وحدها سبباً للمجاعات والشدة التى حلت بالناس ، بل هناك احتكار القوت ، وتلاعب المحتكرين به ، فى غفلة من أولياء الأمر . بل هنالك مساهمة الدولة نفسها باحتكار المواد الغذائية ، ومنع الناس من الوصول إليها إلا بأعلى الاثمان . كان الأمراء تجاراً يريدون الثروة ، واحتكار القوت أكبر معين على الوصول إليها . وكان السلطان تاجراً ، فهو يحتكر للتجارة ، وللضغط السياسى على

الشعب عند الحاجة . كان هنالك أذن سوء تدبير ، واستثمار بشع ، وتقاعس عن الاهتمام بشؤون الرعية ، وضعف فى الإدارة ... وهى أمور لا تقل خطورة عن الآفات الطبيعية ، بل وربما فاقتها كثيراً بشورها .

ثانياً: شراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال :

كان السلطان بحاجة دائمة إلى المال ، بحاجة إلى عصب الملك القائم على القوة والدسياسة وكسب الانتصار . وهو بحاجة إليه من أقرب الطرق وأيسرها . وخير وسيلة هى « تلزيم » المناصب الإدارية الكبرى لمن يقدر على الدفع ، بغض النظر عن الجدارة والأهلية . أما هدف طالب المركز فهو كهدف عارضه : التجارة والكسب . فإذا دفع « الملتزم » مبلغاً من المال فائماً يدفعه أملاً بجنى أضعافه ، مما جعل المناصب الحكومية الخطيرة والصغيرة بين أيدي من لا أخلاق لهم ، ولا جدارة لديهم ، همهم الكسب وتحصيل الأموال ليدفعوا ما عليهم تجاه السلطان أولاً ، وليسدوا حاجاتهم منه ثانياً ، فتزاد الضرائب ، ويكثر من أنواعها ، وتصادر الأموال ، ويشتد الإكراه والبغى ، ولا بأس من أتلاف الأنفس ، وأراقه الدماء ، واسترقاق الناس ، ما دامت الغاية تبرر الوسيلة .

ولما كان بقاء الملتزم فى التزامه لا يخضع لقانون أو نظام ، وإنما هو تفاعل مع رضاء وغضب السلطان والأسىاد (وقد يعزل اليوم قبل الغد ، ويقضى عن عمله قبل أن يكون استرد أمواله) ، لذلك كان يحمل

نفسية الجشع الذى يريد ملء خزائنه بأسرع وقت ممكن ، وبأية وسيلة كانت .

هذه الحال من الإدارة لا تفسح فى المجال أمام تقدم التجارة والصناعة والزراعة . بل أنها تفتح طريق الخراب والبوار أمامها سريعاً ، مما دفع أهل الريف كثيراً إلى هجرة الأرض ، دفعاً للمغارم ، وخلاصاً من المظالم . . . ويضيف المقرئ سبباً آخر لبوار الزراعة ، هو زيادة استثمار الفلاحين عن طريق رفع بدل إيجار الأراضى الزراعية ، والاستمرار فى زيادة البدل فى كل عام حتى بلغت أجور الفدان عشرة أمثاله فى بعض الأحيان . لذلك كان الفلاح يغدو أمام نفقة انتاج عالية . فهو عليه أن يدفع أجوراً مرتفعة للأرض ، وعليه أن يبتاع البذار غالياً ، وأن يزيد من نفقات الحرث والبذر والحصاد . أضف إلى ذلك زيادة الاضطهاد ، وكثرة مصادرة الأموال . فزادت هجرة سكان الريف ، واتسع نطاق الأرض البور، وتهدم الكثير من القرى ، ومات مئات ألوف الفلاحين ، وندرت اليد العاملة فى الريف ، وقلت الحيوانات الزراعية ، مما زاد فى تفاقم أمر الغلال ، وارتفاع الأسعار ، وانتشار المجاعات والأوبئة .

ثالثاً: العامل النقدى :

لقد ذهب المقرئ إلى أن النقد هو شئ أساسى فى حياة المجتمعات ، يتخذ أساساً للتعبير عن ثمن المبيعات وقيم الأعمال . وهو

يعتقد أن النقد المعدنى من ذهب وفضة إنما لازم الإنسان منذ قديم الأجيال، وفى سائر البلدان . ولم يلبث أن دفعه اعتقاده هذا إلى الأخذ بأن آدم هو أول من ضرب الدينار والدرهم ، وأنه قال لا تصلح المعيشة إلا بهما .

أخذ المقرئى « بصنمية » النقد . فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة ، لها سلطانها على الناس . أن كل شئ يشتري بالنقد . فلم لا نعتقد بأن القدرة على شراء كل شئ هى خاصة طبيعية من خواص الذهب؟ ومن هنا تأتت ضرورته للمجتمعات ، ولهذا عرفته كافة المجتمعات منذ قديم الزمان .

لم يفطن المقرئى إلى أن النقد شئ عارض لم يلزم الإنسان منذ ظهوره ، فقد باع الإنسان قديماً واشترى ، دون وساطة النقد ، باتباعه المقايضة . كما أنه لم يفطن إلى أن النقد وسيط فى عملية البيع والشراء ، يقضى على محاذير المقايضة ، ويسهل عمليات التبادل نظراً لما يتمتع به من خصائص . فهو مقياس للقيمة ، ووسيلة التبادل ، ووسيلة التجميع ، ووسيلة الدفع . . ولم يفطن أيضاً إلى أن المعادن الثمينة لم تتخذ أساساً للنقد إلا بعد زمن طويل ، وبعد أن اكتشف الإنسان فيها خصائص هامة من حيث المظهر ، والندرة ، والبقاء ، والتجانس ، والتجزئة المادية والاقتصادية .

ولكن الشئ الهام الذى توصل إليه المقرزى فى كتابه ، هو الاثر العظيم الذى يتركه النقد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية : فهو يمكن أن يكون عامل اضطراب كما يمكن أن يكون عامل استقرار . فعندما شك المجتمع المصرى ، فى مجاعاته الأخيرة ، نزوع الأسعار ، غلاء المبيعات وقيم الاعمال ، ونجحت عن ذلك الضائقات الاقتصادية العنيفة ، والهزات الاجتماعية الهائلة ، لم يكن ارتفاع الأسعار السبب الأساسى فى ذلك ، بل كان الارتفاع نتيجة لسبب آخر هو كثرة النقد المتداول ، ورواج الفلوس النحاسية خاصة .

لاشك أن المقرزى لم ينكر عامل الندرة فى ارتفاع الأسعار ، فقد أورد أثر هذا العامل بكل وضوح ، إذ عندما تقل مية متتوَج بسبب ما ترتفع أسعاره ، ولكن هذا لا يكفى لحدوث تلك المجاعات الهائلة التى نكبت بها مصر أخيراً . وليس ارتفاع الأسعار دائماً نتيجة الندرة وقلة العرض وكثرة الطلب ، بل قد يحدث رغم وفرة المواد المطلوبة ، عندما نزيد النقد المتداول كثيراً ، أو نتلاعب بكمية المعدن فيه ، أو نستبدل المعدن الثمين بمعدن رخيص نعطيه قيمة اسمية تعلو قيمته التجارية كثيراً ، كما كان شأن الفلوس .

يقول المقرزى أن مصر لم تعرف نقداً لها غير الذهب خاصة فى الجاهلية والإسلام . وكانت الفضة تستخدم للحلى والأواني ، ولا يضرب منها إلا الشئ البسيط ليكون مساعداً للذهب فى المعاملات البسيطة . فلما

كانت أيام الحاكم بأمر الله ، وانتشرت الدراهم القطع التى فقدت جزءاً منها ، والدراهم المزايمة التى تزيد الدراهم الجيدة حجماً لا وزناً ، عمد الحاكم إلى نهب أموال الشعب ، فألغى للدراهم القديمة ، واستبدلها بدراهم جديدة يساوى واحدتها أربعة من دراهم القطع والمزايمة . وأصبح الدينار الذهبى يساوى ١٨ درهماً جديداً بدلاً من ٣٤ درهماً قديماً . وما زال استثمار الناس عن هذه الطريق يتوالى حتى أصبح درهم الكامل ابن العدل مزيجاً من فضة ونحاس بنسبة ثلثين إلى ثلث ، ويساوى ٤٨ فلساً .

أما النقد الفلوس فلم يعرفه الناس قبل لصغار شأنه . ولم يضرب فى مصر إلا فى زمن الكامل الأيوبي لسبب أورده المقرئى . فكان ضربه بغية تسهيل معاملات الناس فى المبيعات الصغيرة التى تبلغ قيمتها درهماً أو جزءاً من الدرهم ، لذلك كانت كمياته ضئيلة وليست له منزلة النقد الثمين .

غير أن الدولة التى كانت فى شبه عزلة عن الشعب ، وهانت عليها المقاييس والاعتبارات ، وأصبح ضعفها أو عجزها يدفعها إلى التماس المال من أيسر الطرق وأسرعها ، أخذت توالى هجومها على أموال الشعب حيناً بعد حين . ولم يلبث بعض العمال ، بعد عام ٦٥٠ هـ ، أن سول لأرباب الدولة حب الفائدة ، والتمس ضمان ضرب الفلوس لقاء مال يلتزمه . فما أسرع ما أجيب إلى طلبه . وأخذت دور الضرب بالأكثار من الفلوس ، وأصبح كل درهم يساوى ٢٤ فلساً بدلاً من ٤٨ فلساً .

فاضطربت أحوال الناس ، وثقل الأمر عليهم . ولم يلبثوا أن أذعنوا
للأمر بعد فقد كل امرئ نصف ثروته بجرة قلم .

ثم اشتدت وطأة الاستثمار في عهد كتبغا ووزيره فخر الدين ، واتسع
تلزيم أعمال الدولة لقاء البراطيل من الولاة والمحترسين والقضاة والعمال ،
ولقضاء حمايات وغيرها . واسترسل في ضرب الفلوس حتى راجت
وغلبت على غيرها . وتوالى انهيار قيمتها ، وارتفاع أسعار البضائع حتى
أصبح رطلها ، وزناً ، يساوى درهمين ، قيمة ، مما جعل أمر عدها في
المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح النقد يوزن ولا يعد . وهذه أول مرة يخسر
النقد فيها صفة العد ليصبح محلاً للوزن .

آلام يؤدي الاشتطاط في ضرب الفلوس ؟ كانت الفلوس تحمل قيمة
اسمية تزيد كثيراً على قيمتها التجارية كمعدن نحاسي ، فأدى الإكثار منها
إلى تضخم نقدي ، أشبه بالتضخم النقدي الذي نشاهده اليوم عندما تكثر
الدولة من إصدار الورق النقدي ذي القيمة الاعتبارية . ولما كان النقد في
أساسه عبارة عن وسيط بين بضاعتين تكونان محل التبادل ، وكانت زيادة
البضائع في المجتمع تتطلب مبدئياً زيادة مماثلة في النقد ، وكان اللجوء
إلى الإكثار من النقد ، مع إبقاء كميات السلع على حالها أو مع
انقاصها ، يؤدي إلى إيجاد قيم اصطناعية لا واقع لها ، فمن الطبيعي أن
يعاد تقسيم النقود على كميات البضائع القائمة ، مما يجعل سعر البضاعة
يزيد بالنقد ، أي تهبط قيمة النقد ، وترتفع أسعار البضائع .

فالتضخم النقدي ، يؤدي قبل كل شئ ، إلى ارتفاع أثمان السلع بصورة عامة ، ويؤدي هذا الارتفاع إلى هبوط قوة الشغيلة الشرائية ، لأن الأجور تبقى مستقرة مدة من الزمن ، ثم تأخذ بالارتفاع البطئ شيئاً فشيئاً نتيجة نضال الشغيلة اليومي المرير ، بينما تكون أسعار المواد الضرورية للعيش سريعة الارتفاع ، مما يجبر العاملين على العيش في ضنك ويؤس . وكذلك يكون أمر أصحاب الدخل المحدود من موظفين ، ومعانين حكومياً ، ورجال فكر . فهم يستمرون على قبض الدخل ذاته تقريباً ، ولكن الأسعار تسابق الريح في ارتفاعها ، فيصبحون ضحية التضخم النقدي أيضاً .

أما المستفيد من التضخم وارتفاع الأسعار فهو الدولة ، إذ كلما هبطت قيمة النقد ، خفت قيمة وفاء ديونها (ثمن مشتريات ورواتب . . .) ، وتكثر كذلك وارداتها من الضرائب بسبب أرباح الدخل الاسمي وغيره . كما يستفيد من التضخم الصناعيون والتجار ، لجمعهم أرباحاً عظيمة في عهود ارتفاع الأسعار ، ولتحويلهم هذه الأموال النقدية ، غالباً ، إلى أموال عينية تقيهم شر هبوط النقد السريع .

وتبين للدكتور السباعي ، بعد اطلاعه على آراء المفريزي الاقتصادية ، أن هذا المؤرخ هو أول كاتب عربي تنبه إلى أثر النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأول من أرجع أسباب بعض الهزات الاقتصادية والمجاعات واضطراب الأسعار إلى عامل النقد . ومهما تكن الشوائب

التي تعترى نظريته ، فهو بلا شك ، قد فتح باباً جديداً فى الحياة الاقتصادية ، وأسهم فى وضع أسس النظرية الكمية فى النقد ، تلك النظرية التي أخذ بها كثير من العلماء ، وتناقلوها جيلاً بعد جيل ، وادخلوا عليها جملة من التحسينات والاضافات حتى انتهت إلى الشكل الذى صاغها فيه العالم « فيشر » ، عام ١٩١١ : أن كل مبادلة اقتصادية تشتمل على عنصرين البضاعة والنقد ، فإذا حدثت حركة عامة فى الأسعار بين تاريخين معينين لم يطرأ فيهما تغير كبير على كميات البضاعة ، كانت تلك الحركة متأنية عن اختلاف كميات النقد .

وبعد تعداد الأسباب وشرحها يقدم المقرئى المقترحات والحلول .
ونترك للقارئ متعة الاطلاع عليها فى الكتاب القيم الذى أتحفنا المقرئى به منذ أكثر من خمسة قرون .

مكتبة الأسرة

(١) (تراث الإنسانية) ، المجلد الثانى ، ص ٥٠٩ - ٥١٤ ، منشورات وزارة الثقافة



وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله ،
مصرف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعم على قوم
فأوقفهم على ما خفى من بديع صنعه ، ووقفهم لاتباع ما درس من
شريعته ، وآتاهم بياناً وحكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم فى
أقوالهم ، وسددهم فى أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من
المن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن ، وأضل
آخرين فأكثروا فى الأرض الفساد ، وأملى لهم^(١) حتى أهلكوا بطغيانهم
العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ، فهم فى ضلالهم
يعمسون ، ويباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يدلون ، وعن عبادة ربهم
يستكبرون .

أحمده حمد عبد عرف قدر أنعم الله عليه فعجز عن شكرها ، وعلم
أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه فى تيسير عسرها .
وصلى الله على نبينا محمد الذى هدى الله به العباد ، وأزال بشرعته
الجبور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع
مددها ولا يحصى عددها .

وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق أنواع

(١) أملى له : أمهله .

العذاب المهين ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن شبيهها . وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبداً عن الحق أنفصالها ، وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون . ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من أوله إلى خايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، إلا أنه كما مر من الغلوات^(١) ، وانقضى من السنوات المهلكات . إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان ، ويقضى إلى شرح وتبيان . فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع ، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصائب الشنيع ، وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء ، مع الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نبذ مما خبر عن الغلاء والمحن ، راجياً من الله سبحانه أن يوفق من أسند إليه أمور عباده ، وملكه مقاليد أرضه وبلاده ، إلى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، إذ الأمور كلها - وجلها - إذا عرفت أسبابها سهل على الخير صلاحها . وبالله المستعان على كل ما عز وهان ، وهو يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل

(١) يستعمل المقرئ كلمة (غلوات) كجمع لكلمة (غلاء) ، وهذا خطأ لغوي ، لأن جمعها هو أغلية .

فصل فى ذكر مقدمة حكيمية تشتمل على قاعدة كلية :

اعلم ، أيديك الله بروح منه ، ووفقك إلى الفهم عنه ، أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب على من شاهدها ، كانت أظرف عند من سمعها . كذلك لا تزال الحال المستقبلية تتصور فى الوهم خيراً من الحالة الحاضرة ، لأن ملالة^(١) الحالة الحاضرة تزين فى الوهم الحالة المستقبلية . فلذلك لا يزال الحاضر أبداً منقوصاً حقه ، مسجوداً قدره ، لأن القليل من شره يرى كثيراً ، إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإذ مقاساة البسير من الشدة أشق على النفس من تذكر الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص أرقته البراغيث ليلة ، فتذكر بذلك ليالى ماضية أرقته فيها حررة الحمى . فغير ذى شك أن توهم تلك الحمى ، وتذكر تلك الأيام الماضية ، أخف عليه من ديب البراغيث على جسمه فى وقته ذلك . ولا جرم أن هذا الحال ، وأن كان هكذا موقعه فى الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه فى الحقيقة ، لأنه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن ديب البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمى ، وأن السهر فى حال الصحة أشد من السهر فى أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا فى التمثيل ، وجب علينا أن نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث رمنهم على ما رعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولا نسلم لهم ما جاوروا به الحد ، من ادعائهم أنها فى

(١) يستعمل المقرئ هذه الكلمة بمعنى الملل أو الملل .

المقارنة والقياس أصعب من التى مضت ، مثاله لو أن رجلاً قام من فراشه ، وهو بمصر فى أيام الشتاء ، سحراً ، وبرز إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نارلة ، والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر ، لأنه قال بما وجد فى نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى فراشه فالتحف ، قال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعد قائلها فى الضعف واللين والغرارة^(١) بمنزلة بنات الخدور ، وربات الحجول . بل نخرجه عن لحافه ، ونريه الأطفال وكيف يمرون فى تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذى أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لأفراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر ، إن شاء الله تعالى ، من الغلوات الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التى نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وأن كانت هذه المحنة مشاهدة ، وتلك خيراً .

واعلم أن المسموع الماضى لا يكون أبداً موقعه من القلب موقع الموجود الحاضر فى شئ من الأشياء ، وأن كان الماضى كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسمع . والله يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً ، وما يذكر إلا أولو الألباب . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

(١) الغرارة (بفتح الغين) الغفلة .

نصل في ايراد ما حل بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من انباء تلك السنوات :

اعلم ، حاط الله نعمتك وتولى عصمتك ، أن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ برأ الله الخليفة في سائر الاقطار وجميع البلدان والامصار . وقد دون نقلة الاخبار ذلك ، وبسطوا خبره في كتب التاريخ وعزمى ، إن شاء الله تعالى ، أن أفرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الإنساني من المحن والكوارث المجيئة^(١) ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن الحاضر ، فإننى لم أر لأحد في ذلك شيئاً مفرداً. وأذكر هنا جليل ما حل بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والاضراب عن التطويل والاكثار . فأقول وبالله استعين فهو المعين :

قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن وصيف شاه في كتاب أخبار مصر لما قبل الإسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، أن أول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ، واسمه أفروس بن مناوش الذى كان طوفان نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف . وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار ، وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العلم بالطوفان .

(١) جاح : أهلك . جاج الله ماله : أهلكه بالجائحة . والجائحة : المصيبة العظمى .

ثم وقع غلاء فى زمن فرعان بن مسور ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان . وسببه أن الظلم والهرج^(١) كثرا حتى لم ينكرهما أحد ، فأجدبت الأرض ، وفستت الزروع . وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران . وهو أول من يسمى باسم فرعان .



تم وقع غلاء فى زمن أتريب بن مصرم^(٢) ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان . وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة مائة وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها ، وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يسط كفيه ويقبضهما من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لادو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ، فكتب لادو إلى أخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشئ ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ، فكتب إليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر . فأجابه هود عليه السلام : أنى أدعو لكم فى يوم كذا فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء ، وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى ، وضجوا واستغاثوا إليه . وكان ذلك عند انتصاف النهار فى يوم الجمعة .

(١) الهرج هنا بمعنى الفتنة .

(٢) تنسب مدينة (أتريب) القديمة التى تقع بالوجه البحرى ، شرقى بنها ، إلى هذا الفرعون .

فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل فى تلك الساعة . ألا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن أبعث إلى أتريب بمصر أن يأتى لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا . فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا . فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وضعت حيثذ ، وهى باقية فى سنبها لم تدرس . فمكثوا ثمانية شهور فى نقلها . وزرعوا منها وتقوتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصرم أن أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا فى الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة ستحدث فى الأرض ، فبنوا هذا البناء ، ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق ، ودام الرخاء مدة مائتى سنة .

ثم وقع الغلاء فى زمن الملك الثانى والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان . وهو الثانى من ملوك العمالق ، والثالث من الفراعنة فى قول مؤرخى القبط . واختلف فى اسم هذا الملك ، ف قيل أن اسمه نهرواس . وقيل : بل اسمه الريان بن الوليد بن درمع العمليقي . وهذا الغلاء دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام . وقد ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن العظيم ، وتضمنته التوراة ، واشتهر ذكره فى كتب الأمم الماضية والحالية ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء وجذب هلك فى الزروع والأشجار ، وفقدت فيه

الحبوب والثمار ، وعم الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الإسرائيليين وغيرهم . وكفى أشاره إليه ، ودلالة عليه ، قوله سبحانه وتعالى : (ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون) ، وقوله تعالى : (ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الأموال والأنفس والثمرات لعلمهم يذكرون) .

ثم وقع بالأرض ، قبل مبعث النبي ﷺ ، أنواع من البلاء والمحن عمت المعمور من الأرض ، وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة . والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، من قبل أبيه . فتشام به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة الأخشيديّة في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور بن الأخشيد ، فثارت الرعية ، ومنعوه من صلاة العتمة^(١) في الجامع العتيق .

ثم وقع غلاء في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر الفار في

(١) العتمة : الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق ، أو وقت صلاة العشاء .

أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها . ثم قصر مد النيل ، فنزع^(١) السعر فى شهر رمضان . وفى سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم الغلاء ، حتى بيع القمح كل ويبتين^(٢) ونصف بدينار . ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأخشيديّة أيضاً ، واستمر تسع سنين متتابعة . وابتدأ فى سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة . والامير إذ ذاك على بن الأخشيد ، وتدير الأمور إلى الأستاذ أبى المسك كافور الأخشيدي . وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع . فنزع السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنائير . وعز الخبز فلم يوجد . وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار . وقصر مد النيل فى سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع . واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعاً . ثم زاد قليلاً وانحط سريعاً . فعظم البلاء ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات وماج الناس فى مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط فى يوم جمعة ، وادحموا حند المحراب ، فمات رجل وامرأة فى الزحام . ولم تصل الجمعة يومئذ ، وتمادى الغلاء إلى سنة أربع وخمسين ، وكان

(١) نزع : جرى بسرعة . والمعاد أن الأسعار ارتفعت .

(٢) الوية مكيال للحبوب ، سعته ستمس الأردب .

مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً وأصابع . وفى سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً وأصابع . وقصر مدة وقلت جريته . وفى سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعاً وأصابع . ولم يقع مثل ذلك فى الدولة الإسلامية . وكان على أمانة مصر حينئذ الأستاذ كافور الأخشيدى . فعظم الأمر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن . وكانت حرب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير ، وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم ، وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعدر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل وبة بدينار . واختلف العسكر ، فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طنج وهو يومئذ بالرملة . وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمى . وعظم الأرجاف بمسير القرامطة إلى مصر . وتواترت الأخبار بمجيء عساكر المعز فى المغرب و إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية . وكان مما نظر فيه أمر الأسعار . فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم . وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدم ألا تباع الغلات إلا هناك فقط . ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة . فكان لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمر الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتد فيها الوباء ، وفشت الأمراض ،

وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات يطرح فى النيل . فلما دخلت سنة احدى وستين انحل السعر فيها ، وأخصبت الأرض ، وحصل الرخاء .



ثم وقع الغلاء فى أيام الحاكم بأمر الله ، وتدير أبى محمد الحسن بن عمار ، وذلك فى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان سببه قصور النيل . فإن الزيادة بلغت ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فنزع السعر ، وطلب القمح فلم يقدر عليه . واشتد خوف الناس ، وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر ، وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم . ومشيت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك .

فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، توقف النيل حتى كسر الخليج فى آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع ، وانتهت الزيادة فى ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار ، ووقفت الأحوال فى الصرَف . فإن الدراهم المعاملة^(١) كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايمة والقطع . فتعنت الناس فيها ، وكان صرف الدينار بستة وعشرين درهماً منها . فتزايد سعر الدينار إلى أن كان فى سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار ، وارتفع السعر ، وزاد اضطراب

(١) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروباً حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمته الرسمية .

الناس ، وكثر عنتهم فى الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك . فتقدم الأمر بانزال عشرين صندوقاً من بيت المال مملوءة دراهم فرقت فى الصيارف . ونودى فى الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب ، وأجلوا ثلاثاً . فشق ذلك على الناس لاتلاف أموالهم . فإنه كان يدفع فى الدرهم الواحد من الدراهم الجدد أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة . وأمر أن يكون الخبز ، كل اثنى عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها . وضرب عدة من الطحانين والخبازين بالسياط ، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولاً . وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار . وبرزت الأوامر لمسعود الصقلي ، متولى الستر ، بالنظر فى أمر الأسعار : فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين . وقبض على ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع إلا للطحانين ، وسعر القمح كل تليس^(١) بدينار إلا قيراط ، والشعير عشر ويات بدينار ، والخطب عشر حملات بدينار ، وسعر سائر الحبوب والمبيعات . وضرب جماعة بالسياط وشهروهم ، فسكن الناس بوجود الخبز . ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده فى العشايا^(٢) . فأمر أن لا يباع

(١) التليس - والتلية أيضاً - قيراط من الصوف أو الخوص ، ذو سعة معينة .



القمح إلا للطحانيين ، وشدد في ذلك . وكبست عدة حواصل وفرق ما فيها من القمح على الطحانيين بالسعر . واشتد الأمر ، فبلغ الدقيق كل خملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم . وتوقف النيل عن الزيادة ، فاستسقى الناس مرتين . وارتفع السعر ، فبلغت الحملة من الدقيق ستة دنائير . وكسر الخليج ، والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الأمر وبلغ القمح كل تليس أربعة دنائير ، والأرز كل وبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطال بدرهم ، والجبن ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل فى سنة ثمان وتسعين أربعة عشر ذراعاً وأصابع فلحقت الناس من ذلك شدائد . وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين . فكسر الخليج فى خامس عشر توت ، والماء فى خمسة عشر ذراعاً ، فنقص فى تاسع عشر توت وانحط . فعظم الأمر ، وكظ^(١) الناس الجوع ، فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم فى أن ينظر لهم ، وسألوه أن لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « أنا ماض إلى جامع راشدة^(٢) ، فأقسم بالله لئن عدت

(١) كظه : ملأه غيظاً .

(٢) يقع هذا الجامع فى جنوبي القسطنطينية ، ويحمل اسم قبيلة راشدة التى نزلت فى هذا المكان أبان الفتح العربى لمصر .

فوجدت فى الطريق موضعاً يطؤه حمارى مكشولاً من الغلة لاضر بن رقة كل من يقال لى أن عنده شيئاً منها ، ولا حرقن داره وأنه بن ماله ، ثم توجه وتأخر إلى آخر النهار ، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشوئها فى الطرقات . وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلات عيون الناس ، وشبعت نفوسهم . وأمر الحاكم بما يحتاج إليه فى كل يوم ، ففرضه على أبواب الغلات بالنسيئة^(١) ، وخيرهم فى أن يبيعوا بالسعر الذى يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شئ منها إلى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله ، وأطاعوا أمره ، وانحل السعر ، وارتفع الضرر ، والله عاقبة الأمور .



ثم وقع غلاء فى خلافة المستنصر ، ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن البازورى . وسببه قصر النيل ، فى سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، وليس بالمخازن السلطانية شئ من الغلات . فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو المخازن أن الوزير ، لما أضيف إليه القضاء فى وزارة أبى البركات ، كان ينزل إلى الجامع بمصر فى يومى السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس فى الزيادة^(٢) منه

(١) النسيئة : التأخير والتأجيل . يقال (باعه بالنسيئة) أى بتأخير دفع الثمن .

(٢) الزيادة فى المسجد ما يضاف إلى البناء الاصلى من جديد . والجامع دمشق باب اسمه الزيادة . وهذا اللفظ يستعمل أحياناً بمعنى الباب نفسه .

للحكم ، على رسم من تقدمه . وإذا صلى العصر رجع إلى القاهرة .
وكان في كل سوق من أسواق مصر ، على أبواب كل صناعة من
الصنائع ، عريف يتولى أمرهم . والأخبار بمصر في أزمنة المساعب متى
بردت لم يرجع منها إلى شيء لكثرة ما يغش بها ، وكان لعريف الخبازين
دكان يبيع الخبز بها . ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضاً
. وسعره يومئذ أربعة أرباط بدرهم وثمان . فرأى الصعلوك أن خبزه قد
كاد يبرد ، فأشفق من كساده ، فنادى عليه أربعة أرباط بدرهم ، ليرغب
الناس فيه . فانتال الناس^(١) عليه حتى بيع كله لتسامحه . وبقي خبز
العريف كاسداً . فحنق العريف لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة
أغرماء عشرة دراهم ، . فلما مر قاضى القضاة أبو محمد اليازورى إلى
الجامع استغاث به ، فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر
المحتسب أن العادة جارية باستخدام عرقاء في الأسواق على أبواب
البضائع ، ويقبل قولهم فيما يذكرونه . فحضر عريف الخبازين بسوق
كذا ، واستدعى عونين من الحسبة . فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى
ذلك . فأحضر الوير الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن
العرافة . ودفع إلى الصعلوك ثلاثين ربيعاً^(٢) من الذهب ، فكاد عقله

(١) انتال الناس عليه : أنصبوا عليه .

(٢) أشار المقرئ في كتاب آخر له إلى هذا النوع من النقد ، فقال أن الخليفة المأمون
العباسي هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

يختلط من الفرح . ثم عاد الصعلوك إلى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت ، فنادى عليها خمسة أرتال بدرهم . فمال الزبون إليه ، وخاف من سواه من الخبازين برد أخبارهم فباعوا كبيعه ، فنادى ستة أرتال بدرهم فأدتهم الضرورة إلى أتباعه . فلما رأى أتباعهم له قصد نكاية العريف وغيظه بما يرخص من سعر الخبز . فأقبل يزيد رطلاً رطلاً ، والخبازون يتبعونه فى بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرتال بدرهم . وانتشر ذلك فى البلد جميعه ، وتسامع الناس به ، فتسارعوا إليه . فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع ألا والخبز فى جميع البلد عشرة أرتال بدرهم . وكان يستاع للسلطان فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً . فلما رجع اليارورى إلى القاهرة وداره بها ، مثل بحضرة السلطان ، وعرفه ما من الله به فى يومه من أرخص السعير ، وتوفر الناس على الدماء له ، وأن الله ، جلّت قدرته ، فعل ذلك وحل أسعارهم بحسن نيته فى عبيده ورعيته ، وإن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى وأتفاق غريب ، وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين ، ربما انحط السعير عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخارن وتتلّف ، وأنه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد أضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعير ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك ، فأمضى السلطان له ما رآه ، واستمر ذلك ، ودام الرخاء مدة سنين .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، فى سنة سبع وأربعين ،
وليس فى المخازن إلا جرايات من فى القصور ، ومطبخ
السلطان ، وحواشيه لا غير . فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره ،
ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس ، واشتد الأمر على الناس ، وصار
الخبز طرفة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رفق الناس ، هو أن التجار
حين أعسار المعاملين^(١) ، وضيق الحال عليهم فى القيام للديوان بما يجب
عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، وصاروا يتعاون منهم
غلاتهم قبل أدراكها بسعر فيه ربح لهم . ثم يحضرون إلى الديوان
ويقومون للجهد^(٢) عنهم بما عليهم . ويثبت ذلك فى روزنامج^(٣) الجهد
مع مبلغ الغلة وما قاموا به . فإذا صارت الغلال فى البيادر حملها التجار
إلى مخازنهم .

فمنع الوزير أبو محمد من ذلك ، وكتب إلى عمال عامة النواحى
باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ،

(١) المقصود بلفظ «المعاملين» هنا عمال النواحى والجهات التابعة لديوان الخراج ، ويطلق
لفظ المعاملين أيضاً على الباعة ، كالحباز والبقال والقصاب .

(٢) عرف ابن ممانى الجهد بأنه «كاتب برسم الاستخراج والقبض ، وكتب الوصولات ،
وعمل للخازيم والختيمات وتواليها ، ويطلب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب
اللازم له لا الحاصل» . وهذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح الدواوين
الإسلامية ، وقد أبدل بلفظ الصيرفى بعدئذ أيام الدولة الفاطمية .

(٣) الروز نامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى .

ومبلغ الغلة الذى وقع الابتىاع عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان، ويربحونهم فى كل دينار ثمن دينار تطيبياً لنفوسهم ، وأن يضعوا ختمهم على المخازن ، ويطلبوا بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم فيها، فلما حصل عنده علم ذلك ، جهز المراكب ، وحمل الغلال من النواحي إلى المخازن السلطانية بمصر ، وقرر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان بثمانية دنانير . وسلم إلى الخبازين ما يتعاونونه لعمارة الأسواق ، ووظف ما يحتاج إليه البلدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تليس دوار فى كل يوم ، لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن قيام ، مدة عشرين شهراً ، إلى أن أدركت غلة السنة الثانية ، فتوسع الناس بها، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير .

فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة صلاحاً ، ولا استفهام لها أمر وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير محمد طريقته ، ولا يرضى تدبيره ، وكثرت السعاية فيها ، فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ويوقعوا به الظن ، حتى ينصرف ولم تطل مدته ، وخالط السلطان الناس ، وداخلوه بكثرة المكاتبة . فكان لا ينكر على أحد مكاتبته . فتقدم منه كل سفاسف ، وحظى عنده عدة أو غاد . وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجللة . وتنقلوا فى المكاتب إلى كل فن ، حتى أنه كان يصل إلى السلطان فى كل يوم ثمانمائة رقعة ، فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم . وأن الوزير ،

منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف ، لا يفريق من التحرر ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه . فخرت أعمال الدولة ، وقل ارتفاعها^(١) ، وتغلب الرجال على معظمها ، واستصفوا نواحي ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض^(٢) السفلى إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول . وكان قبل سنى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل دفعتين : فى غرة رجب وغرة محرم . فأتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الاضداد على السلطان ، وواصلوا اقتضاءه قبوضهم^(٣) ، فيوفيهم واجباتهم ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته وتجروا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضاً لسهامهم ، فكانت الفترات ، بعد صرف من ينصرف منهم ، أطول من مدة نظر أحدهم .

فطغى الرجال ، وتجروا حتى خرجوا من طلب الواجبات إلى المصادرة . فاستنفدوا أموال الخليفة ، وأخلوا منها خزائنه ، وأحوجوه إلى بيع أعراضه . فاشتراها الناس بالقيم العادلة . وكان الرسل يعترضون ما يباع ، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوى عشرة دراهم ، ولا يمكن مطالبته بالثمن .

(١) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها .

(٢) لعل المقصود بذلك «أسفل الأرض» ، أى الوجه البحرى الخالى فى مصر .

(٣) القبض : المثل والبديل .

ثم رادوا فى الجرة حتى صاروا إلى تقسيم ما يخرج من الاعراض ،
فإذا حضر المقومون أخافوهم ، فيقومون ما يساوى ألفاً بمائة وما دونها .
ويعام المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء
الواجب عليهم . فتلاشت الأمور ، واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق
ما يلتبس اخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال ، وأوقعوا التباسهم على ما
راد عن الارتفاع . كانوا يتقلون فيها بحكم غلبة من تغلب صاحبه عليها .
ودام ذلك بينهم سنوات خمساً أو ستاً . ثم قصر لئيل ، فنزعت الأسعار
نزوعاً بدد شملهم ، وفرق الفهم ، وشتت كلمتهم ، وأوقع الله العداوة
والبغضاء بينهم ، فقتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفى آثارهم .
فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا .

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش أمره ، وشنع ذكره ،
وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة ، اختلال أحوال المملكة ،
واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان وقصور النيل ،
وعدم من يزر ما شمله الرى . وكان ابتداء ذلك فى سنة سبع وخمسين
وأربعمائة . فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطلت
الأراضى من الزراعة . وشمل الخوف ، وخيفت السبل برأ وبحراً ،
وتعذر السير إلى الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الغر^(١) . واستولى

(١) الغر (بفتح الغين والراء) : التعرض للخطر ، وركوب الغرر هو الاقدام على شئ
مع التعرض للخطر .

الجوع لعدم القوت ، حتى بيع رغيف خبز فى النداء ، بزقاق القناديل من الفسطاط ، كبيع الطرف بخمسة عشر ديناراً ، وبيع الأردب من القمح بشمانين ديناراً . وأكلت الكلاب والققط حتى قلت الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنائير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً . وتحزر الناس ، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب ، فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه ، ونشلوه فى أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل منا فى قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره ، وصار يجلس على حصير ، وتعطلت دواوينه ، وذهب وقاره . وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن نصحن : «الجوع ! الجوع !» ، تردن المسير إلى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعاً .

واحترج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه . وجاءه الوزير يوماً على بغلته ، فأكلتها العامة ، فشتق طائفة منهم ، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر إلى أن عدم المستنصر القوت . وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل^(١) تبعث إليه فى كل يوم بقعب^(٢) من فتيت ، من جملة ما كان لها من البر والصدقات فى تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها

(١) ليس بين أسماء الوظائف الواردة فى باب الإدارة الحكومية (من الفاطميين وظيفة بهذا الاسم .

(٢) القعب : القدح الضخم الغليظ .

كله ، وكان يجمل عن الاحصاء ، فى سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به إليه . وهو مرة واحدة فى اليوم واللييلة .

ومن غريب ما وقع ، أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة فى أن يعطوها به دقيقتاً . وكل يعتلر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن يرحمها بعض الناس ، وباعها به تليس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة . فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النهاية فى الطريق . فلما وصلت إلى باب رويلة تسلمته من الحماة له ومشت قليلاً . فتكاثر الناس عليها وانهبوه نهباً . فأخذت هى أيضاً مع الناس من الدقيق ملء يديها لم ينيها غيره . ثم حجته وشوته . فلما صار قرصة أخذتها معها . وتوصلت إلى أحد أبواب القصر . ووقفت على مكان مرتفع ، رفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : « يا أهل القاهرة ! ادعوا المولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقوم على هذه القرصة بألف دينار » .

فلما اتصل به ذلك أمتعض له ، وقدح فيه ، وحرك منه ، وأحضر الوالى وتهده وتوعده ، وأقسم له بالله جلّت قدرته أنه أن لم يظهر الخبز فى الأسواق وينحل السعر ، ضرب رقبته ، وانهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم القتل . وأفاض عليهم ثياباً

واسعة وعمائم مدورة وطبالس سابلة^(١) ، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين . وعقد مجلساً عظيماً . وأمر باحضار واحد من القوم . فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له : « ويلك ! أما كفاك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال الديوان ، إلى أن خربت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ أضرب رقبتك ! » . فضربت فى الحال . وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر باحضار آخر منهم ، فقال له : « كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نهى عن احتكار الغلة ، وتماذيت فى ارتكاب ما نهيت عنه ، إلى أن تشبه بك سواك ، فهلك الناس ؟ أضرب رقبتك ! » . فضربت فى الحال . واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين وقالوا : « أيها الأمير ! فى بعض ما جرى كفاية . ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس ، ونبيع الخبز رطلاً بدرهم » . فقال : « ما يقنع الناس منكم بهذا » . فقالوا : « رطلين » . فأجابهم بعد الضراعة . ووفوا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى النيل . وسكنت الفتن ، وزرع الناس وتلاحق الخير ، وانكشفت الشدة ، وفرجت الكربة ، وخبر هذه الغلوات مشهور . وفى هذا القدر كفاية من التعريف بها ، والله يقبض ويسط وإليه ترجعون .

(١) المقصود بذلك الملابس التى كان يرتديها تجار القاهرة فى ذلك العهد .

ثم وقع غلاء فى أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، ووزارة الأفضل . بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً . فتقدم الخليفة إلى القائد أبى عبد الله بن فائق - الملقب بعد ذلك بالمأمون البطائحي - أن يدبر الحال . فختم على مخازن الغلات ، وأحضر أربابها وخبرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المغل الجديد ، أو يفرج عنها وتباع بثلاثين ديناراً كل مائة أردب . فمن أجاب أفرج عنه ، وباع بالسعر المذكور . ومن لم يجب أبقي الختم على حواصله . وقدر ما يحتاج إليه الناس فى كل يوم من الغلة ، وقدر الغلال التى أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعين . وما تدعو إليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحانين بالسعر . فلم يزل الأمر على ذلك إلى أن دخلت الغلة الجديدة ، فأنحلت الأسعار ، واضطر أصحاب الغلة المخزونة إلى بيعها خشية من السوس . فباعوها بالنزر اليسير ، وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع ، وقحط ذريع ، فى أيام الحافظ لدين الله ، ووزارة الأفضل بن وحش . ألا أنه لم يستمر ، فإن الأفضل المذكور كان قد ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة ، وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد فى الأسعار ، ووظف عليهم القيام بما يحتاج إليه فى كل يوم . وياشر الأمر بنفسه ، وأخذ فيه بالحد ، فلم يسع أحد خلافه . ولم يزل الحال كذلك إلى أن من الله تعالى بالرخاء ،

وكشف عن الناس ما نزل بهم من السبلاء . أن ربى لطيف لما يشاء ، أنه هو العليم الحكيم .

ثم وقع غلاء فى أيام الفائز ، بورارة الصالح طلائع بن رزيك ، بلغ فيه الأرذب خمسة دنائير لقصور مساء النيل عن الوفاء . وكان بالأهراء^(١) من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانيين ، وأرخص سعرها ، ومنع من احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ، وتصدق على جماعة من المتجملين^(٢) والفقراء بجملة كثيرة ، وتصدق سيف الدين حسين^(٣) ، وغيره من الأمراء وأرباب الجهات^(٤) بالقصر ، ما نفس عن الناس . ولم يستمر الحال فى ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرج الله ، وهجم الرخاء .



ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبية ، وسلطنة المعادل أبى بكر بن أيوب ، فى سنة ست وتسعين وخمسمائة . وكان سببه توقف النيل عن

(١) الأهراء هى الأماكن التى تخزن بها الغلال والأتان الخاصة بالخليفة أو السلطان ، احتياطاً لأمثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة ، وهى غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال وأحطاب وأتبان .

(٢) المتجملون : الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم .

(٣) وهو ابن أخرى الوزير طلائع بن رزيك .

(٤) المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والغنى . والجهات (ومفردها جهة) الضرائب الديوانية أيضاً ، الجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط .

الزيادة وقصوره عن العادة . فانتهدت الزيادة إلى اثني عشر ذراعاً وأصابع ، فتكاثر مجئ الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع . ودخل فصل الربيع ، فهب هواء أعقبه وباء وفناء وعدم القوت حتى آل الناس صغار بني آدم من الجوع . فكان الأب يأكل ابنه مشوياً ومطبوخاً ، والمرأة تأكل ولدها . فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الأمر واعيا الحكام . فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أوفخله أو شيء من لحمه . ويدخل بعضهم إلى جاره ، فيجد القدر على النار ، فينظرها حتى تنهى ، فإذا هي لحم طفل . وأكثر ما يوجد ذلك فى أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية . وغرق فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك .

ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بني آدم بحيث ألقوه . وقل منعهم منه لعدم القوم من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكل ما تنبت الأرض . فلما كان آخر الربيع احترق ماء النيل فى برمودة حتى صار المقياس فى بر مصر . وانحسر الماء عنه إلى بر الجيزة . وتغير طعم الماء وريحه . ثم أخذ الماء فى الزيادة قليلاً قليلاً إلى السادس عشر من مسرى ، فزاد أصبغاً واحداً . ثم وقف أياماً . وأخذ فى زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعاً وستة عشر أصبغاً . ثم انحط من يومه . فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو

ثلاثة . ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر ، فإنها فقدت حتى بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين ديناراً . وجافت^(١) الطرق كلها ، بمصر والقاهرة ، وسائر دروب النواحي بجميع الأقاليم ، من كثرة الموتان^(٢) . وما ررع على قلته أكلته الدودة . ولم يمكن رده لعدم التقاوى والأبقار .

واستمر أكل لحوم الأطفال ، عدم الدجاج جملة . وكانت الأفران إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت . وكانت جماعة من أهل الستر يخرجون في الليل ويتحطبون من المساكن الخالية ، فإذا أصبحوا باعوها . وكانت الأارقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة إلا القليل . وكان الرجل بالريف ، في أسفل مصر وأعلها ، يموت ويبيده المحراث ، فيخرج آخر للحراث فيصيبه ما أصاب الأول . واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الازدب من القمح ثمانية دنانير . وأطلق العادل للفقراء شيئاً من الغلال ، وقسم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم اثني عشر ألف نفس ، وجعلهم في مناخ^(٣) القصر . وأفاض عليهم القوت . وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة

(١) جافت : أشتت .

(٢) الموتان (بفتح الميم والوار) الموت .

(٣) المناخ في الأصل المكان المخصص لأنواع الجمال السلطانية ، وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون .

والثراء . وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام ، بعد طول الطوى ، سقط ميتاً ، فيدفن منهم كل يوم العدة الوافرة ، حتى أن العادل قام فى مدة يسيرة بمواراة نحو مائتى ألف وعشرين ألف ميت . فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع . ولا يمضى يوم حتى يؤكل عدة من بنى آدم .

وتعطلت الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الاقوات والنفوس حتى قيل : سنة سبع افترست أسباب الحياة . فلما أغاث الله الخلق بالنيل ، لم يوجد أحد يحرق أو يزرع . فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم . ولم تزرع أثر البلاد لعدم الفلاح . وعدمت الحيوانات جملة ، فبيع فروج بدينارين ونصف . ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالاً ، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف . وزعم كثير من أرباب الأموال أن هذا الغلاء كسنى يوسف عليه السلام . وطمع أن يشتري بما عنده من الاقوات أموال أهل مصر ونفوسهم ، فأمس الغلال وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء ساست^(١) كلها ، ولم يتنفع بها فرماها . وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضهم مات حطب ذلك شرمية ، وبعضهم أجيع فى ماله . أن ربك لبالمرصاد ، وهو الفعال لما يريد .



(١) أى اعتراها السوس .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية ، بسلطنة العادل كتيغا ، فى سنة ست وتسعين وستمائة . وذلك أن بلاد برقة لم تمطر ، فقحطت بلادها ، جفت الأعين منها ، وعم أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو من ثلاثين ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر . فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً . ووصل اليسير منهم فى جهد وقلة . وتأخر الوسمى^(١) ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع . فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا . ثم اجتمع لكافة وخرجوا للاستسقاء . وضجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه وتعالى نأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد . ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار . وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات أوان الزرع ، وجفت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان بالقدس^(٢) وكان مبلغ ماء النيل فى هذه السنة ، أعنى سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعاً وسبعة عشر أصبعاً ، ونزل سريعاً ، وكسر بحر أبى المنجا^(٣) قبل أوانه بثلاثة أيام خوفاً من النقص . فبلغ كل أردب من القمح إلى مائة

(١) الوسمى : مطر الخريف . ومن معانيه أيضاً محصول الدرة الأول .

(٢) تقع عين سلوان بوادى جهنم بالقدس ، جنوبى دائرة الحرم ، وربما خصها المقرئى بهذه الإشارة لكونها عيناً مباركة بالقدس ، أو لأنها كنت تسقى أراضي موقوفة على الفقراء .

(٣) حفر هذه الترع فى العهد الفاطمى لرى بعض أراضي الجنوب الشرقى للدلتا بماء النيل . وكان المكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعيا اليهودى ، فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسرها من أعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والأيوبيين .

درهم ، والشعير إلى ستين ، والفول إلى خمسين ، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرجت الغلال من الأهراء ، وفترت في المخازن والجرايات ، لكل صاحب جراية ست جرايت في شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب في كل يوم خمسين وستمئة أردب ، ما بين قمح وشعير ، وراتب الحوائج خاناه^(١) عشرين ألف رطل لحم في اليوم .

وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطرحت البضائع بأعلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إل أنهم يمنون أنفسهم بمجئ الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها . فعند أدراك الغلال هبت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت تراباً أصفر كسا رروع تلك البلاد ، فهافت^(٢) كلها ولم يكن بها إذ ذاك إلا رزع قليل ، ففسدت بأجمعها . وعمت تلك الرياح والتراب إقليم البحيرة والغربية وإقليم الشرقية ، ومرت إلى الصعيد

(١) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهي عربية ، وخاناه وهي فارسية ، ومعناها معاً في مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو أمير .

(٢) هافت من الهيف وهو شدة العطش .

الأعلى ، فهاف الزرع . وفسد الصيفى من الزرع ، كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر ، ومائر ما يزرع على السواقي ، فتزايدت الأسعار .

وأعقبت تلك الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل ما يحتاج إليه المرضى ، وعدمت الفواكه ، وبيع الفروج بثلاثين درهماً ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم ، وتزايد القمح إلى مائة وتسعين الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفول والعنبد إلى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقحطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام إلى حلب ، فبلغت الغرارة من القمح^(١) إلى مائتى درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم الرطل إلى عشرة دراهم ، والفاكهة إلى أربعة أمثالها . وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر^(٢) ما ينيف عن عشرين ألف غرارة ، فحملت إلى الأمصار .

وأقحطت مكة ، فبلغ أردب القمح بها إلى تسعمائة درهم ، والشعير إلى تسبعمائة ، فرخل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس .

(١) الغرارة (بكسر الغين) : الحوائق ، أى العدل من صف أو شعر .

(٢) البواكر جمع يكار ، وهو لفظ فارسي معرب . وقد جرى فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب عامة .

ونزحت سكان قرى الحجار . وعدم القوت ببلاد اليمن واشتد الوباء ، فباعوا أولادهم فى شراء القوت ، وفروا إلى نحو حلى^(١) بنى يعقوب ، فالتقوا بأهل مكة وضائق بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة . وقطحت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم وهلكت مراعيهم ، وأمسك القطر عنهم . واشتد الأمر بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الأفاق ، فعظم الجوع ، وانتهب الخبز من الأفران والخوانيت ، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن أنتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه بالعصى من النهابة ، فكان من الناس من يلقي نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالى بما ينال رأسه وبدنه من الضرب ، لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوى الحاجات ، وفرقهم على الأمراء . فأرسل إلى أمير المائة مائة فقير ، وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً فى مرققة الخبز ، يمدده لهم سماًطاً يأكلون جميعاً . ومنهم من يعطى فقراءه رغيفاً . وبعضهم كان يفرق الكعك . وبعضهم يعطى رقائقاً . فخفف ما بالناس من الفقر . عظم الوباء فى الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان .

(١) بلد باليمن على ساحل البحر .

وطلبت الأدوية للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة
فى شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم . ويبيع من دكان يعرف
بالشرىف عطوف من سوف السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت
بالوزيرية ، وآخر خارج باب رويلة ، بيع فى كل واحد منها بنحو من
مثل ذلك .

وطلب الأطباء ، وبذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان
كسب الواحد منهم فى اليوم مائة درهم . ثم أعيأ الناس كثرة الموت ،
فبلغت عدة من يرد أسمه فى الديوان السلطانى فى اليوم ما ينيف عن
ثلاثة آلاف نفس .

وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ،
وحفرت لهم الآبار والحفائر والقوا فيها . وجافت الطرق والنواحي
والأسواق من الموتى . وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصاً الأطفال ، فكان
يوجد الميت وعند رأسه لحم آدمى ، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف
صغير أو فخذ أو شئ من لحمه .

وخلت الضياع من أهلها ، حتى أن القرية التى كان بها مائة نفس
لم يتأخر بها إلا نحو العشرين ، وكان أكثرهم يوجد ميتاً فى مزارع
الفول لا يزال يأكل منه إذا وجدته حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم
لكثرتهم .

ومع ذلك ركت الغلال فى الكيل أضعاف المفهوم : ولقد كان للأمير
فخر الدين الطنبغا المساحى من جملة ررعه مائة فدان فولاً لم يمنع أحداً
من الأكل منها فى موضع الزرع ، ولم يمكن أحداً أن يحمل منه شيئاً .
فلما كان أوان الدراس لم يرض بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج
بنفسه ، ووقف على أجران تلك المائة فدان من الفول ، فإذا تل عظيم من
القشر الذى أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئاً
من الفول ، فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس ليتفحص بتبته ، فحصل
منه سبعمائه وستون أردباً ، فعد ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال
البر ، والله بضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .

وكرت أرباح التجار والباعة ، وأردادت فوائدهم ، فكان الواحد من
الباعة يستفيد فى اليوم المائتين ، ويصيب الأقل من السوق ربحاً فى اليوم
ثلاثين ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع . واكتفوا بذلك طول
الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح فى الغلاء - من الأمراء والجنود
وغيرهم - فى مدة الغلاء أما فى نفسه بأفة من الآفات ، أو بإتلاف ماله
التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع ، فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب بعها
بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما أرتفع السعر عما باع
به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ، فلم صار إليه ثمن الغلال
أنفق معظمه فى عمارة دار ، ورخرفها وبالع فى تحصينها واجادتها حتى
إذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها ،
وأصبحت لا ينتفع بها بشئ .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال الوزير فخر الدين بن الخليلي . وإرداد ظلم اتباع السلطان ومعايكة . وتكاثر جورهم وعظم طمعهم في أخذ البراطيل^(١) والحمايات ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء . ولعبت الناس في الفلوس لما ضربت ، فنودي أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلوس درهم . هذا أول ما عرف من وزن الفلوس . واشتد ظلم الوزير - وهو الصاحب فخر الدين بن الخليلي - لتوقف أحوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد مستحصل الموارث^(٢) للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره : فإذا طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما ألحق إليه من الإرث ، كلفه أثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة . فإذا تم الأثبات أحاله على الموارث ، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فترك المطالبة .

(١) البراطيل هي الأموال التي كانت تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبها وقضائها وعمالها .
(٢) المقصود بالموارث هنا المال المتحصل من الموارث الحشرية ، وقد شرح لمقرئزى أصله وطرق تحصيله في عصره بالآتي : «وأما الموارث ، فإنها في الدولة الفاطمية لم تكن كما هي اليوم ، من أجل أن مذهبهم يورث ذوى الأرحام ، وأن البنت إذا انفردت استحقت المال بأجمعه . فلما أنقضت أيامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من حملة أموال السلطان مسال الموارث الحشرية ، وهي التي يستحقها بيت المال عند عدم الموارث ، فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى »

وأشدت الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الائتمان والقيم، وكثرت المصادرات فى الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحي ، وحملت التقاوى السلطانية من الضياع . واشتد الأمر على أهل دمشق ونابلس وعلبك والبقاع وغيرها . وكانت أيام فى غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض والموت وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلها : وهى أن رجلاً من أهل الفلج بجبة عسال - إحدى قرى دمشق الشام - خرج بشور له ليرد الماء ، فإذا عدة من الفلاحين قد وردوا الماء ، فأورد الثور حتى إذا اكتفى نطق بلسان فصيح أسمع من بالمورد ، وقال : « الحمد لله والشكر له . أن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية ، فشفع لهم النبي ﷺ . وأن الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وأنه قال : يا رسول الله فما علامة صدقي » عندهم ، قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة . وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع به أهل القرية . وجازوا من كل حذب ينسلون . فأخذوا شعره وعظامه للتبرك . فكانوا إذا بخروا به موعوكاً برئ . وعمل بذلك محضر مشبوت على قاضى البلد ، وحمل إلى السلطان بمصر ، فوقف عليه الأمراء . واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره .

وعقب ذلك أنحلت الأسعار ، وجاء الله بالفرج . وفى خلقكم وما يبيث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من

السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون .



وفى أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الغلاء بالديار المصرية ، فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون . وعز القمح ، ووصل كل أردب إلى سبعين درهماً ، والفول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرتال بدرهم ، ولا يكاد يوجد . وعدم القمح من الأسواق . وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس . وصار الخبز كالكسب^(١) من السواد . فرتب الوالى على كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطازق^(٢) لدفع الناس عن حوائت الخبز لئلا ينهب . فضج الناس للسلطان واستغاثوا . فجمع الأمراء وقال لهم « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر على ، وشهر على الله » . ففتح الأمراء الشون^(٣) ، وباعوا كل أردب بثلاثين درهماً . ففرج عن الناس . وفتح السلطان حواصله فى شعبان . وباع كل أردب بخمسة وعشرين درهماً ، ودخل الفول الجديد

(١) الكسب (بضم الكاف) عصارة الدهن ، وعند العامة اليوم ما يتبقى من السمن بعد عصره .

(٢) المطازق جمع مطرق ، وهو العصا من الخشب الحشن ، كالتى يستعملها البدو فى سوق الجمال .

(٣) جمع شونة وهى مخزن الغلة ، والكلمة مصرية .

والشعيرة: فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحل السعر .



ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان . وسببه قصور النيل فى سنة ست وسبعين وسبعمائة ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً . فانحط الماء ، وارتفع السعر . فبلغ القمح كل أردب إلى مائة وخمسين درهماً والشعير إلى مائة ، والخبز إلى رطل ونصف بدرهم . وعزت الأقوات وقل وجودها . فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات . وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس . وفى هذا الغلاء بلغ الفروج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة إلى مائة وخمسين . وكان السائل يطلب اللبابة ليشمها ، ويصيح حتى يموت . فأمر السلطان بجمع الفقراء ، وفرقهم على الأمراء ومياسير التجار . ودام هذا الغلاء نحو سستين . ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت الأراضى ، وحصل الرخاء بعدما خامر اليأس القلوب ، وظن الكثير من الناس دوام تلك الشدة ، واستبعد حصول الفرج . وهى حادثة شاهدناها ، ومحنة أدركناها . هو الذى يتزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد .

فصل فى بيان الاسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دفعنا إليها

اعلم ، تولى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حل بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعلم من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره . أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هدم عادة الله تعالى فى الخلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء ما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذى حل بمصر فإنه بخلاف ما قدمناه . وبيانه أن النيل قصر جريه فى سنة ست وتسعين وسبعمائة ، فشرق أكثر الأراضى ، وتعطلت من الزراعة . فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب . ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل ، حتى عم الاقليم كله ، فأحب الناس لذلك الكثير من البذر ، وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم رراعة أكثر البلاد فى سنة ست وتسعين كما مر . لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح

إلى نحو مائتي درهم والشعير بمائة وخمسة دراهم . هذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم : إذا تأخر جرى النيل بها أن يمتد الغلاء سنتين . فلما كان أوان مجئ الغلال الجديدة فى سنة ثمان وتسعين انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، أو قريباً منه .

واستمر الأمر حتى مات الظاهر برقوق فى نصف شوال سنة إحدى وثمانمائة ، ولم يكن حيثشذ بالقاهرة قمح ، وكان يبلغ ثلاثين درهماً الأردب . فبيع فى اليوم الثانى لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً . وتزايد حتى بيع فى سنة اثنتين وثمانمائة ببضع وسبعين درهماً الأردب . وتمادى الأمر كذلك إلى أن قصر مد النيل فى سنة ست وثمانمائة ، فشنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب من القمح أربعمائة درهم . وسرى ذلك فى كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس . وتزايد أجر الاجراء - كالبناء والفعلة وأرباب الصنائع والمهن - تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء الغوث من عند الله تعالى فى سنة سبع وثمانمائة ، فكثرت زيادة النيل ، وعم النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثانى زكاء الغلال فى سنة ست وثمانمائة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن . فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجل الخطب

وعظم الزرع . وجمت البلية وطمت ، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعم الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست وسنة سبع ، وعز وجودها . وبلغت أثمانها إلى حد نستحي من ذكره . . ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة ، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتج إليه ، وسوء التدبير وفساد الرأي ، في غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها :

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن لتوصل إلى شئ منها إلا بالمال الجزيل . فتخطى ، لأجل ذلك ، كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعدته بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال . فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه آياه . وليس معه مما وعد به شئ قل ولا جل ، ولا يجد سبيلاً إلى أداء ما وعد به إلا باستدائته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وري وخيول وخدم وغيره . فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقبه من

الخرافر . ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأحواله ضرائب ، ويتمجّل منهم أموالاً ، فيمدون هم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعايا ، ويشترّبون لأخذهما بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينبأ^(١) البائس في جمع الأموال التي استدانها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم أن كان المتولى متقلداً عملاً من عمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنّية وتقادم جليّة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال . ولا يشعر مع ذلك ألا وغيره قد تقلد ذلك العمل بما التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون . فيحاط^(٢) على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره . ويشخص في انحص حال . وقد أحيط كما ذكرنا بماله . ويعاقب العقوبات المؤلّة ، فل يجد بدأ من الالتزام بمال آخر ، ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دهم أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم ، اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن أوطانهم ، فقلت مسجاني البلاد ومتحصلها ، لقلة ما يزرع بها ، واخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم . وكان هذا الأمر كما قلنا مدة أيام الظاهر برقوق إلى أن حدث غلاء سنة ست وتسعين ، كما مر ذكره ، فظهر بعض الخلل لا كله في أحوال عامة الناس لأميرين : أحدهما البقية

(١) نبأ من أرض إلى أرض : خرج .

(٢) يحاط : يحجز .

التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثاني كثرة صلابت
الظاهر وتوالى بزه مدة الغلاء في سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم
يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وأنسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات الظاهر
برقوق . فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة ، آل إلى تنازع وحروب قد
ذكرتها في كتاب مفرد^(١) . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف
وانتشار الزعار^(٢) وقطاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول إلى
البلاد إلا بركوب الخطر العظيم ، وتزايدت خباوة أهل الدولة ، وأعرضوا
عن مصالح العباد ، وأنهمكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب .
وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول
فدمرناها تدميراً .

السبب الثاني غلاء الأتبان ، وذلك أن قوماً ترقوا في خدم الأمراء ،
يتولفون إليهم بما جبوا من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا
مزيد القرية منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدوا إلى
الأراضي الجارية في اقتطاعات الأمراء ، واحضروا مستأجريها من
الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر . فثقلت لذلك متحصلات مواليتهم

(١) ليس هناك بين الكتب المعروفة للمقريزي مؤلف في أخبار السلطان الظاهر برقوق
وحده ، وربما كان المقصود بهذه الإشارة كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك).

(٢) الزعار جمع زاعر : هو اللص والحتال .

من الأمراء ، فاستخذوا ذلك يدا يمنون بها إليهم ، ونعمة يعدونها إذا شاوروا عليهم ، فجعلوا الزيادة دينهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا ، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بلده ما تقدم ذكره ، تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم في عمل الجسور^(١) وغيرها .

وكانت الغلة التي تحصل من ذلك عظيمة القدر رائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم . ومنعت الأرض ركايتها ، ولم تؤت ما عهد من أكلها . والخسارة يأبأها كل واحد طبعاً . ولا يأتيها طوعاً . ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة ، أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم ، وعظمت في احتجاز أسباب انحطاطه ، فخرّب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة . فقلبت الغلال وغيرها عما تخرجه الأرض . لموت

(١) الجسور (والمفرد جسر) الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه ، وهي تقام لحفظ البلاد من أخطار الفيضان ، وهي نوعان : جسور سلطانية ، أي الجسور العامة التي يجب على السلطان تعهدها بالعمارة والإصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية ، أي الجسور الخاصة الواقعة في أقطاع من الأقطاعات ، وعلى الأمير أو الجندي صاحب الاقطاع أن يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها . ، ويظهر أن العمل في تلك الجسور كلها كان سخرة .

أكثر الفلاحين تشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ،
ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن روعها لغلو البذر وقلة المزارعين .
وقد أشرف الإقليم ، لأجل هذا الذى قلنا ، على البوار والدمار . . . سنة
الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

السبب الثالث رواج الفلوس . اعلم جعل الله لك إلى كل خير
سبيلاً ذلولاً ، وعلى كل فضل علماً ودليلاً ، أنه لم تزل سنة الله فى
خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ،
وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلها ، عند كل أمة
من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل واليونان والقيبط ، بل والنبط
والتبابعة أقيال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة ، ثم فى الدولة
الإسلامية منذ ظهورها ، على اختلاف دولها التى قامت بدعوتها وإلتزمت
بشريعته كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ،
والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ،
ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم والمغول بالمشرق ، ودولة الأكراد
بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، أن النقود التى تكون
أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال إنما هى الذهب والفضة فقط ، لا يعلم فى
خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم
اتخذوا أبداً فى قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما ، حتى قيل أن أول
من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقيل لاتصلح
المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ بن عساكر فى تاريخ دمشق .

وستتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت إليه ،
فأقول مستعيناً بالله ربى ، فاته مولاي وحسبى : اعلم رادك الله علما
وأتاك بياناً وفهماً ، أن الدراهم التى كانت نقد الناس على وجه الدهر ما
زالت ، حتى قيل أن أول من ضرب الدنانير والدراهم . وصاغ الحلى من
الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالغ بن ارفخشذ بن سام بن نوح
عليه السلام . وتداول الناس ذلك من رمنه . وآخر ما كانت الدراهم على
نوعين : السوداء^(١) الوافية ، والطبرية العتق^(٢) وهما غالب ما يتعامل به
البشر . وكان أيضاً لهم دراهم تسمى جواربية^(٣) .

وكانت نقود العرب فى الجاهلية التى تدور بينها : الذهب والفضة
لاخير ، ترد إليها من الممالك دنائير الذهب قيسيرية من قبل الروم ،
ودراهم فضة على نوعين : سوداء وأقية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن
الدراهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام مرتين . ويسمى

(١) عرف المقرئى الدراهم السوداء ، أو السود ، أو المسودة ، بالآتى : «وحقيقة الدراهم
السود : النحاس فيه اليسير من الفضة . . .» .

(٢) «دراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كنت تأتى إلى بلاد العرب من مدينة
طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت
بذلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلاً بتلك المدينة ومن الرومان .

(٣) «الخورف أو الجورق : الشئ الظليم . وقد يكون المراد به (الجواربية) نوعاً من الدراهم
سود لظلمتها . وقد يكون اللفظ محرفاً والمقصود به (الجرارقة) وهى جمع جريقى ،
بأخريقى .

المثقال^(١) درهماً ، والمثقال ديناراً . ولم يكن شئ من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالمشاقيل : وزن الدراهم ووزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطالحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهماً ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهماً ، ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهماً ، فيكون الرطل ستمائة درهم . والنش وهو نصف الأوقية (حولت صاده شيئاً فقليل نش) هو عشرون درهماً . والنواة وهى خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية ، وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية^(٢) ، وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . ووزنة الدرهم من الجوارقية أربعة دوانيق ونصف دانق . والدانق رنثة ثمانى حبات وخمساً حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقسم ، وقد قطع من طرفيها ما امتد . والدرهم البغلى كان يقال له الوافى ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس .

(١) يرجع إطلاق المثقال على الدينار فى العصر الإسلامى إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة ٧٦ هـ (٦٩٥ م) ، بعد إصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية ، إذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالاً واحداً كما كان قبلاً (أى ٦٥,٥ حبة ، أو ٤,٢٥ جراماً) . وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة فى عهد المماليك بمصر .

(٢) هى الدراهم التى ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودى بأمر الخليفة عمر بن الخطاب .

والدرهم الجوار^(١) ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجوار . وكان الدينار يسمى لورنه ديناراً ، وأما هو تبر^(٢) . ويسمى الدرهم لورنه درهماً ، وأما هو تبر . وكانت رنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطاً إلا حبة ، هو أيضاً رنته اثنان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره .

وقيل أن الميثقال منذ وضع لم يختلف فى جاهلية ولا اسلام . ويقال أن الذى اخترع الوزن فى الزمان القديم بدأ بوضع الميثقال ، فجعله ستين حبة ، رنة الحبة مائة من حب الخردل^(٣) البرى المعتدل وأنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة من الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف^(٤) وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ، وخمسة ، وعشرة ، وفوق ذلك . فعلى ذلك تكون رنة الميثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هى الشواهين^(٤) .

(١) الراجع أن المقصود بالدرهم الجوار ما هو جائز شرعاً فى المعاملات .

(٢) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء فى ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد .

(٣) الخردل ، والواحدة خردلة : نبات عشبي ينبت فى الحقول مع الزرع أو على حافة الطرق ، حبه صغير جداً ، أسود مفرح يستعمل فى التوابل وله فوائد طبية .

(٤) المقصود بـ «أضعف» هنا ضاعف ، أى جعل الشئ ضعفين .

(٥) الشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان ، والمقصود هنا الميزان كله .

فلما بعث الله نبيه محمداً ﷺ أقر أهل مكة على ذلك كله ، وقال
الميزان ميزان مكة . وفى رواية : ميزان المدينة . وفرض رسول الله ﷺ
زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أوراق من الفضة الخالصة
التي لم تغش خمسة دراهم وهى السنواة ، وفرض فى كل عشرين ديناراً
نصف دينار ، وعمل بذلك أبو بكر رضى الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله
ﷺ ، ولم يغير منه شيئاً ، فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقر
النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشئ حتى كانت سنة ثمانى عشرة من
الهجرة ، فى السنة السادسة من خلافته . وأتته الوفود ، وأقبلت أهل
البصرة ، فيهم الأحنف بن قيس ، فكلّم عمر رضى الله عنه فى مصالح أهل
البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتقر لهم نهر معقل ووضع الجريب^(١)
والدرهمين الوزنة فى الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكسروية^(٢) ،
وشكلها بأعيانها ، غير أنه زاد فى بعضها « الحمد لله » ، وفى بعضها
« رسول الله » ، وعلى آخر « لا إله إلا الله وحده » ، وعلى آخر « عمر » .
والصورة صورة الملك لا صورة عمر . وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة
مئائيل . فلما بويع عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ضرب دراهم ، ونقشها « الله
أكبر » فلما اجتمع لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبى الكوفة

(١) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات ، والجريب فى
الأصل مكيال ، وسعته ما يكفى من الحب لبلد مساحة معينة ، وسميت تلك

المساحة لذلك باسم الجريب .

(٢) الكسرية نسبة إلى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .

والبصرة، قال له « يأمير المؤمنين ، ان العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز^(١) ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أوراق الجند ، وترزق عليه الدرية ، طلباً للاحسان إلى الرعية . فلو جعلت أنت عياراً دون ذلك العيار أزدادت الرعية به مرفقاً ، ومضت لك به السنة الصالحة » .

فضرب معاوية السود الناقضة من ستة دوائيق ، تكون خمسة عشر قيراطاً غير حبة أو حبتين . وضرب منها ريات ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها « ريات » ، فكانت تجرى مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً ، فوقع منها دينار ردئ في يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماه ، ثم قال : « يا معاوية ! أنا وجدنا ضربك شر ضرب » ، فقال له معاوية : « لاحرمك عطاك ، ولكسونك القطيفة »^(٢)

فلما قام عبد الله بن الزبير رضي الله عنه بمكة ضرب دراهم مدورة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ، وإنما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فإنه مسح غليظ قصير ، فدورها عبد الله ونقش بأحد الوجهين « محمد رسول الله » ، وبالأخر « أمر الله بالوفاء والعدل » . وضرب أخوه مصعب بن

(١) القفيز مكيال قديم للحبوب وسعته ما يقرب من ربع أردب وهو أيضاً مقياس للأرض وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعاً والمعنى الأول هو المقصود هنا .

(٢) معنى القطيفة هنا جلد البعير .

الزبير دراهم بالعراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وأعطاهما
الناس فى العطاء حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفى العراق من قبل عبد
الملك بن مروان ، فقال : « ما ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئا » ،
فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان ، بعد مقتل عبد الله
ومصعب ، ابنى الزبير بن العوام ، فحص عن النقود والأوزان والمكاييل ،
وضرب الدنانير والدراهم ، فى سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب
ذلك أنه كتب فى صدر كتبه إلى الروم « قل هو الله أحد » ، وذكر النبى
ﷺ مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم^(١) : « أنكم قد أحدثتم كذا
وكذا فاتركوه ، وإلا أتاكم فى دنائرتنا من ذكر نبيكم ما تكرهون » .
فعظم ذلك عليه ، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك
دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنانير
فنيها ذكر الله . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين
وعشرين قيراطاً سوى حبة بالشامى ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر
قيراطاً سواء . والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف .
وكتب إلى الحجاج بالعراق أن أضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ،
ونقش فيها : « قل هو الله أحد » ، ونهى أن يضرب أحد غيره . فضرب

(١) يقصد المقرئى بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان أمبراطورها فى تلك السنة ، الموافقة
لسنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثانى .

سمير^(١) اليهودى دراهم فأخذه ليقتله ، فقال له : « عيار درهمى أجود من عيار دراهمك ، فلم تقتلنى ؟ » . فأبى ألا قتله . فوضع سмир للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما يزنون الدراهم بعضها ببعض ، فلما وضع سмир الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله ﷺ ، وبها بقية من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فلما فيه صورة . وكان سعيد ابن المسيب^(٢) يبيع بها ويشتري ، ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه على الميثاق الشامى ، وهى الميالة^(٣) الوارثة زيادة المائة دينارين .

ويقال فى سبب ضرب عبد الملك الدينارين والدراهم كذلك ، أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له : « يا أمير المؤمنين ، أن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون فى كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله فى الدرهم » . فعزم على ذلك ، ووضع السكة^(٤) الإسلامية . وكان الذى ضرب إذ ذاك الدراهم رجل من اليهود يقال له سмир ، فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها الدراهم السميرية .

(١) هو من أهل بلدة تيمنا من بلاد العرب ، قرب حدود الشام وكان الخليفة عبد الملك ابن مروان قد كلفه ضرب الدراهم التى عرفت باسم السميرية .

(٢) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم .

(٣) أى والفية الوزن .

(٤) السكة هى الحديدية التى تطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة .

وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسيرها الحجاج إلى الأفاق لتضرب الدراهم بها . وتقدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم ، وأن تضرب الدراهم بالأفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولاً فاولاً . وقدر في كل مائة درهم درهماً عن الخطب وأجرة الضراب . ونقش على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » ، وعلى الآخر « لا إله إلا الله » ، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق . وكتب في الطوق الواحد « ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا » ، وفي الطوق الآخر « محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

ونقل الشقات أن الذي دعا عبد الملك إلى ما صنع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقاً . فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة قال : أن هذه الدراهم تبقى مع الدهر . وقد جاء في الزكاة أن في كل مائتين - أو في كل خمس أواق - خمسة دراهم . وأشفق أن جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون ذلك بخساً للزكاة ، وأن عملها كلها مثال الطبرية - ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً وجبت الزكاة فيها - كان في ذلك حيف وشطط على رب المال . فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا أضرار بالناس ، مع موافقة ما سنه رسول الله ﷺ وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عهد الملك - والى أن صنع ما ذكر - يؤدون ر أموالهم شطرين من الكبار والصغار^(١) . فلما اجتمع الناس مع عبد الله على ما عزم عليه من ذلك ، عمد إلى درهم واثق فوزنه فإذا هو ثمان دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعهم معاً وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهم درهمين متساويين رنة كل منهما ستة دوانيق سواء ، واعتبر المثقال أيضاً ، فإذا هو ما بر في آباد الدهر موفياً محدوداً ، كل عشرة من الدراهم التي رنة الواحد من ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان في ما عمل عهد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : أحدها أن كل سبعة مثاقيل رنة عشرة دراهم ، وثانيها أنه عدل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، وصار الدرهم ستة دوانيق . وثالثها أنه موافق لما سن رسول الله ﷺ في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنة ، واجتمعت عليه الأمة . وضبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مر رنة لعشرة دراهم سبعة مثاقيل ، ورنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسة حبة من الشعير الذى وحفب آنفاً ، ويقال له درهم الكيل ، فإن الرطل الشرعى منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المد ، ومن المد يتركب الصاع ، وأما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة

(١) المقصود بـ «الكبار والصغار» هنا الدراهم الوافية وغير الوافية .

مثاقيل من الذهب . لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل . وكأنهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب . ووزنوهما فكانت رنة الذهب أريد من رنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم . فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت عليه بلغت مثقالاً ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهماً ، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهماً وسبعين درهماً . وقيل أن واضح الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل رنة سبعة مثاقيل . فيكون على ذلك رنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل ، ومنها ركب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدم في الميثقال .

ونضرب الحجاج الدراهم البيض^(١) ونقش عليها «قل هو الله أحد» ، فقال القراء : «قاتله الله ! أى شئ صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحافض» . وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسحها وهم على غير طهارة ، فقبل لها المكروهة ، وصارت سمة لها وعلامة عليها .

ولقد سئل مالك * عن تغيير كتابة الدينارين والدراهم ، لما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : «أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد ذلك . وما رأيت أهل العلم

(١) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقياً وفى الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقى باسم الدينار الأبيض أيضاً .

أنكروه ، ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها ويشترى
وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك هاهنا . وقيل لعب
الملك رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البيضاء فيها كتاب الله . . . يقبلهم
اليهودى والنصرانى والجنب والحائض . فإن رأيت أن تأمر بمحوها »
فقال : « أردت أن تحتج علينا الامم أننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا »
ومات عبد الملك بن مروان والأمر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد . ثم
سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز .

فلم استخلف يزيد بن عبد الملك ضرب الهبيرة عمر بن هبيرة
بالعراق على عيار ستة دوايق ، فكان أول من شدد فى أمر الورن ،
وخلص الفضة أبلغ من تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ،
وكان جيموعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى فى سنة ، ست
ومائة من الهجرة أن يصير العيار إلى وزن سبعة ، وأن يبطل السكك من
كل بلد الأواسط . فضرب الدراهم بواسط ، وكبر السكة . فكان خالد
فى تخليص الفضة أشد من قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ،
حتى عزل خالد فى سنة عشرين ومائة ، وتولى يوسف بن عمر الثقفى ،
فأفرط فى الشدة بحيث أمتحن يوماً العيار فوجد درهماً ينقص حبة ،
فضرب كل صانع ألف سوط . وكانوا مائة صانع ، فضرب فى حبة مائة
ألف سوط . وصغر يوسف السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها
بواسط وحدها ، حتى قتل الوليد بن يزيد فى سنة ست وعشرين ومائة .

فلما استخلف مروان بن محمد الحمار - آخر خلفاء بنى أمية - ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بنى أمية .

وكانت دولة بنى العباس . فـضرب السفاح الدراهم بالأنبار^(١) ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها ونقصها حبة ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات . وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات ، كانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية^(٢) على المثقال البصرى ، وكانت تقطع على المئال الميالة الوازنة التامة . فأقامت الهاشمية على المئال ، والعنق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة . فـضرب المهدي فيها سكة مدورة فيها نقط ، ولم يكن لموسى الهادي بن المهدي سكة تعرف ، وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة فصار نقصانها قيراطاً غير ربع حبة . فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب

(١) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية أبان قيامها سنة ١٣٢ هـ . فسكنها السفاح مدة

خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ فى تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ ،

وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها .

(٢) الهاشمية نسبة إلى بنى هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين .

اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية من الرى^(١) ، على الدنانير والدراهم ، وضرب دنانير رنة كل دينار منها مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفر
يزيد على مائة واحدا إذا ناله معسر أيسرا
وكان لبنى العباس دنانير الخريطة^(٢) وهى مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار «ضرب الحسنى الخريطة أمير المؤمنين» . وهذه الدنانير هى التى ينعم منها أمير المؤمنين على المغنين ونحوهم . ومعنى (الحسنى) القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمره الحسن بن سهل ، وصير نقصان الدراهم قيراطاً غير حبة . واستمر الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة . وصارت لا تجوز إلا فى المجموعة أو بما فيها . وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، وتولى الوزارة الفضل بن الربيع . صير السكة إلى السندى بن شاهق فضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ، فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب والفضة .

(١) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا الكندى ، وإلى الرى من بلاد الهيتل (أى بلاد ما وراء النهر) ، فى عهد الخليفة هارون الرشيد .

(٢) المقصود بالخريطة هنا الخزائن الخليفية ، وصاحب الخريطة هو صاحب بيت المال .

وفى شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة . وما زال الأمر فى ذلك كله عصباً يجور فيه الدينار جوار المئاقيل . ثم ردت المئاقيل إلى وزنها ، حتى كنت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب إلى العباس بن الفضل بن الربيع . فنقش فى السكة بأعلى السطور «ربى الله» ، وبأسفلها «العباس بن الفضل» . فلما قتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة، سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع فى الميزان لساناً ، وهو أول من صنع لساناً للميزان . ولم يزل الأمر فى النقود على ما تقدم عامة أيام المأمون حتى مات . ثم قام من بعده أبو اسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى أن قتله الأتراك وشركوا بنى العباس فى الأمور . وتفننت الدولة فى الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت أوضاع الشريعة ورسوم الدين . وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله به ، فكان من ذلك غش الدراهم . ويقال أن أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة ريوفاً عبيد الله بن زياد . حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة . ثم فشئت فى الأمصار أيام دول العجم الدراهم

(١) كانت الدراهم فى عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع ، وهى : الجيدة ومعذنها فضة خالصة . والزيف وهى الفضة المخلوطة ، وكانت تقبل بقيمتها فى المعاملات =

الزيوف^(١) ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها ، ولم ينضبط حتى الآن أمرها . وأرجو أن يوفقني الله على تفصيل ذلك .

فصل في أن معاملة مصر مازالت بالذهب فقط

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدتها (المنسوب إلى) قيم الأعمال وأثمان المبيعات) الذهب خاصة ، كل سائر دولها جاهلية وإسلاماً . يشهد لذلك بالصحة أن مبلغ خراج مصر في قديم الدهر حديثه إنما هو الذهب ، كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيله ، في ما أنا عارم عليه من أفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج مصر ، منذ مصرت وعرفت أنخبارها إلى هذا الزمن الحاضر^(١) .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : «منعت العراق درهمها وقفيظها . ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها» . (أخرجه مسلم وأبو

= التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في معاملاتها وجباياتها البتة . والنهجة (ولعل صحتها المبهجة) وهي التي لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات الأفراد والحكومات ، والسوق ، وهي التي كانت تصنع من نحاس مغطى بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة من الدراهم الشرعية .

(١) لم يضع المقرئ تائلاً خاصاً بخراج مصر ، إلا أن كتابه المواقف والاعتبار يشمل مقالتي ضافيتين في هذا الموضوع . ولعل كلامه هنا يشير إليهما .

داود) . فلذكر ﷺ كل بلد وما يختص به من كيل ونقد وأشار إلى أن نقد مصر الذهب . وكان في هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإنه لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على أرض السواد على كل جريب^(١) من الكرم عشرة دراهم ، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب البر درهمين ، وكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فارتضاه .

ولما فتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فرض عمرو بن العاص على جميع من بها من القبط دينارين دينارين ، فجبيت أول عام عشر ألف دينار . وقبل جبيت ستة عشر ألف دينار . وضربت الجزية على كل حلج من علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير في كل سنة ، سوى خراج الأرض فأقر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الدمة ، وفرض على كل حلج منهم أربعين درهماً . فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم . وقيل مائة ألف ألف وستون ألف درهم . وما زال خراج السواد دراهم . ولولا خوف الإطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ، وهو ما يقوم منه سفر ضخيم ، وفوق كل ذي علم عليهم .

(١) الجريب عشر قصبات ، والقصب ستة أذرع ، والقفيز عشر الجريب .

وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأواني . وقد يضرب من
الشيء للمعاملات التي يحتاج إليها في اليوم لتفقات البيوت . وأول
رأيت للدراهم ذكراً بمصر في أيام الحاكم بأمر الله ، أحد خلافة
الفاطميين . قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد
المسبحي^(١) ، عفا الله عنه في تاريخه الكبير : «وفي شهر ربيع الأول
من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع والمزايدة^(٢)
فبيعت أربعة وثلاثون درهماً بدينار . ونزع السعر ، اضطربت أمو
الناس ، فرقت الدراهم وأنزل بعشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم
جدد ، ففرقت في الصيارف . وقرئ سجل برفعها وإلا يتعامل بها
وانظر من في يده شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منه

(١) المسبحي من المؤرخين الكثرين في العهد الفاطمي ، وقد توفي سنة ٤٢٠ هـ
(١٠٣٩). ويقال أن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وأن كتابه المشار إليه هنا يقع في ست
وعشرين ألف صفحة ، وأنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ما عدا الجزء الأربعين من
كتابه (التاريخ الكبير) بمكتبة الاسكوريال بأسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة في كتب
المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقرئ .
(٢) الدراهم القطع (أو المقطعة) كانت كمدلولها اللفظي دراهم غير كاملة ، للذهاب جز
منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم تقبل في معاملات الأفراد حسب الوزن .
غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائماً ، وتسميها الدراهم الغلة . أم
الدراهم المزايدة (وصحتها المزايدة) فهي التي كانت تزيد عن الدراهم الجيدة من
الحجم ، وليس في الوزن :

إلى دار الضرب . فاضطربت الناس ، وبلغت الدراهم القطع والمزايدة أربعة دراهم بدرهم من الجدد ، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار . ثم أشتهر فى كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقوداً بمصر ، وأنها سميت بين الدراهم باسم المسودة . وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة ولاسكندرية ، وتعرف بنقد مصر . وأدركت الاسكندرية وأهلها لا يتعاملون إلا بها ، ويسمونها الورق ، واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها فى مقدار الدرهم اختلافاً لم ينضبط إلى الآن .

وحقيقة الدراهم السود ، النحاس فيه اليسير من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى أيوب على مملكتى مصر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . ففى ذى القعدة من سنة اثنين وعشرين وستمائة أمر الكامل بضرب دراهم مستديرة ، وتقدم إلا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق ، وهى التى يدعوها أهل مصر الورق . فهجر الناس الدراهم الورق ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكاملية - وهى التى أدركنا الناس يتعاملون بها - ثلثاها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهماً من النحاس .

راجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليتهم الأتراك بمصر والشام رواجاً حتى قل الذهب بالنسبة إليها ، وصارت

المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وفي الأعمال . ، وبها تؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك ، وكا الدرهم ثمانى عشرة خروبة ، والخروبة ثلاث قممحات ، والمثقال أربع وعشرين خروبة ، والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتتقص كل ما: مثقال شامى مثقالاً ربعاً بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقرات ثقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان إلى شئ سوى نقدى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات لم يسم أبداً على وجه الدهر ساعة من نهار فى ما عرف من أخبار الخلية نقداً ، لا ولا أقسم قط بمنزلة أحد النقيدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فى ما يجعلونه بإزاء تلك المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام وعراقى العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوه وخنزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاساً يضربون اليسير منه قطعاً صغاراً تسميها العرب فلوساً^(١) لشراء ذلك . ولا يكاد يوجد من هذه الفلوس إلا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبداً فى هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقيدين قط .

(١) لفظ الفلوس (المفرد فلس) يونانى معرب ، ومعناه كيس النقود ، ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدراهم الفارسي والدينار اللاتينى .

وكان سبب ضربها بمصر فى أيام الكامل الأيوبي - بعد أن لم تكن- أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلى ، تستفتيه : «أيحل شرب الماء أم لا ؟» ، فقال : « يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟ » ، فقالت : «أن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وأنى أشتري القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيرد السقاء على نصف درهم ورقاً ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكر أبو الطاهر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه فى ذلك فأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التى أربت عمارتها على عامة الأمصار ، يجعل بازاء غالب المبيعات عوضاً منها الخبز . يوضح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم بن أبى زيد إلى بعض أخواه يخبره بأخبار البلاد التى سلكها وماهى عليه ، وذلك عند سفره من مصر ونزوله ببغداد ، فى سنة بضع وأربعمئة . قال بعد صدر طويل :

« أما الخبز فيبزر عجينه على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الدباب ، ثم يخبزونه فى تنانير قد أحميت بالدخان . ويبالغون فى تحفيف الرخفان ، ويتعاملون به فى الأسواق ، ويقيمونه مقام الدرهم فى الاتفاق ، ويتقدونه نقداً قد اصطلحوا عليه . وجعلوا لذلك قانوناً يرجعون إليه : فيردون المثلوم والمكرج^(١) ، كما يرد الدرهم الزائف

(١) المكرج من الخبز هو الذى فسد وعلته خضرة .

والدينار المبهرج^(١) ، ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ، ويدخلون به الحمامات ، ويأخذونه النباذ والخمار ، ولا يردده البزار ولا العطار . وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم معلوم محرر ، ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفاً بغيراط^(٢) . وكتبت من خط حافظ المغرب محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه (جنا النحل وحيا المحل) ما نصه : فأخرج لى أحد هؤلاء التجار - يعنى تجاراً رأهم ببغداد لما رحل إليها - ورقة فيها خطوط بقلم الخطا^(٣) ، وذكر أنها من ورق التوت فيها لين ونعمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان فى خان بالى^(٤) من بلاد الصين الخمسة دراهم دفعها فيها ، وأن ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفع بما يأخذ بدلاً عنها^(٥)

(١) الباطل والردى .

(٢) القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المئقال ، وهو من مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان .

(٣) الخطا بلاد المغول ، وهى الجزء الغربى من بلاد الصين ، وكانت عاصمتها جالق بالى . ومن بلاد الخطا هذه كانت أغارات جنكيز خان ومن وليه من خانات المغول .

(٤) كانت خان بالى عاصمة الصين ، وهى غير جالق بالى الواردة فى الحاشية السابقة .

(٥) وصف ابن بطوطة فى كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) هذا الورق وصفاً دقيقاً ، فقال : «وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل من ذلك يسبكونه قطعاً . . . وإنما بيعهم وشراؤهم يقطع كاغد ، كل قطعة منها قد الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرين قطعة منها بالشت (ببء موحدة وألف ولام مكسور وشين معجم مسكن =

وأخبرنى من لا أتهم أنه شاهد فى بعض مدن إقليم الصعيد أهلها يتعاملون فى محقرات المبيعات بالكودة ، وتسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن بالفلوس . وأخبرنى ثقة أن ببعض بلاد الهند يشتري الكثير من المأكّل بالعفص والبلح . وأدركت أنا الناس من أهل ثغر اسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والخوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ، ولشراء ما يراود منه ، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمئة . وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وينخال الدقيق ، وبردى مشاق الكتان ، إلى آخر هذه الحوادث . كل هؤلاء إنما يتخذون ما تقدم ذكره لشراء الأمور الخفيفة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئاً من ذلك نقداً يخزن ، ولا يشتري به شيئاً جليلاً البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مر أيام الكامل تتابع الملوك فى ضربها حتى كشرت فى الأيدي . وما زالت العامة تتعنت فيها لما يداخلها من القطع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها . فتقدم الولاة بصلاح

٢٠ وتاء معلولة) وهى بمعنى الدينار عندنا . وإذا تمزقت تلك الكواغد فى يد انسان حملها إلى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجره ولا سواها ، لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بذلك الدار أمير من كبار الأمراء ، وإذا مضى الإنسان إلى لاسوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شيئ لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشتري به ما أراد .

ذلك . وكانت الفلوس أولاً تعد في الدرهم الكاملى ثمانية وأربعين فلساً . ويقسم الفلس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس ، يشتري بها ما يشتري بالفلوس ، فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف .
وتماهى الأمر على ذلك إلى بعد الخمسين والمستماتة من الهجرة ، فسول بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة ، وضمن ضرب الفلوس بمال قروه على نفسه ، وجعل كل فلس يزن مثقالاً ، والدرهم يعد أربعة وعشرين فلساً . فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يشتري بدرهم هو ما كان قبل يشتري بنصف درهم . ثم توطنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يشتري بها شئ من الأمور الجليلة . وإنما هى لنفقات البيوت ، ولاغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبها ، وأكثر لوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشية السلطان وماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل والحمايات ، وضربت الفلوس ، توقف الناس فيها لحفتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن توزن بالميزان . وأن يكون الفلس زنة درهم . ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولى محمود بن على الاستادار أمر الأموال السلطانية ، شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس ، فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس ، فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لأميرين : أحدهما عدم ضربها البتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها لاتخاذ حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي الترف ، وتأنقهم في المباهاة بفواخر الزى وجليل الشارة . ووجد مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، بعد أن كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرج الظاهر برقوق في الأنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفي نفقات الحروب والأسفار ، في الصلوات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نفود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايع الغالب ، والثاني الذهب وهو أقل وجداناً من الفلوس ، وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها . وكان يعطى في الدينار الذهب منها إلى ثلاثين درهماً . ثم كثر الذهب بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوق . وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم لأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة . وبلغ الذهب كل مثقال منه إلى مائة وخمسين من الفلوس ، والفضة كل زنة . درهم من

المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس التى كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلساً . وبلغ المئقال من الذهب بشعر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ، فدهى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأوقات ، وتعلر وجود المطلويات لاختلاف النقود . وأنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال أهل الإقليم . وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال .



فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم

وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعمينه التى لا تنام ، وركنه الذى لا يرام ، أن
الناس بإقليم مصر فى الجملة على سبعة أقسام : القسم الأول أهل الدولة .
والقسم الثانى أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية .
والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب
البز ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ، وهم السوق . القسم الرابع أهل
الفلح ، وهم أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف . والقسم
الخامس الفقراء ، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد
الحلقة ونحوهم . والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء أصحاب
المهن . والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون
الناس ويعيشون منهم .

* فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم فى هذه المحن
على ما يبدو لهم . ولمن لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له ،
أن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما
يتحصل لهم من خراج الأراضى ، فإن الأرض التى كان مبلغ خراجها من
قبل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم صار الآن خراجها مائة ألف
درهم ، وهذا الظن ليس بصحيح ، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما

كانت عليه أموال أمثالهم من قبل . وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكمها ينفق منها فيما أحب وأختار ، ويدخر بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهى قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوس ، هى قيمة ستمائة وستة وستين مثقالاً من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه فى اليوم من لحم وخضضر وتوابل وريت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوى العالم من الخاصة والعامة بمعرفة تفاوت ما بين سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبينا ذلك . ولا بد من الالماع بطرف منه إن شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ، ونصحوا أنفسهم ، لعلموا أنهم لم ينلهم ربح البتة بزيادة الاطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذى كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن ، بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشرهم لنيلهم ما يحبون من أعراضهم ، ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله .

* وأما القسم الثانى ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم فى بضاعته ، فألما يتعوض عنها فلوساً أو عشرين مثقالاً من الذهب ، ويحتاج إلى صرفها فى ما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله ، فهو لو

تأمل لا تضح له أنه لما كان أولاً يستفيد فى مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلاً ، أنها تغنى عنه فى كلفته عما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لغباوته يزعم أنه أستفاد ، وهو فى الحقيقة إنما خسر ، ولسوف ، عما قليل ، ينكشفق له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظن ، وكذب ما كان يزعم ، ومن يضلل الله فما له من هاد .

* وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البز وأرباب المعاش ، فأنهم فى هذه المحن يعيشون مما يتحصل لهم من الربح ، فإن أحدهم لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً ، هو بعيد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لا بد له منه من الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الأول :

على أننى راض بأن أحمل الهوى واخلص منه لا على ولا ليا
* وأما القسم الرابع ، وهم أصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم لما قدمناه من شدة السنين وتوالى المحن بقلة رى الأراضى . وفيهم من أترى ، وهم الذين أرتوت أراضيههم فى سنى المحل فتالا من رراعتها أموالاً جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة ، على أن فيهم من عظمت ثروته ، وفخمت نعمته ، ونال ما أربى على مراده وزاد على ما أمله . والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون .

* وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ، ومن يلحق بهم من الشهود^(١) ، والكثير من أجناد الخلقة ، ومن شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره . فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ، لسوء ما حل بهم . فأن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلاً فإن ما يأخذ عنها فلوساً أو ثلثي مثقال ينفق ذلك فى ما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً من الفضة . فلحقهم من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم . وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير .

* وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والاجراء والحمالون والخدم والسواس والحاكة والبناء والفعلة ونحوهم ، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفاً كثيراً . إلا أنه لم يبق إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء . والله عاقبة الأمور .

* وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، ففنى معظمهم جوعاً وبردًا ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذى كان عمله أن يشهد بمتعلقات لديوان المستخدم به نفيًا وإثباتًا ، هو أحد الذين جمعهم القلقشندى تحت باب كتاب الأموال .

فصل فى ذكر نبد من اسعار هذا الزمن وايزاد طرف من اخبار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فور السرمد ، أن الذى استقر
أمر الجمهور بإقليم مصر عليه فى النقد : الفلوس خاصة ، ويجعلونها
عوضاً عن المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر
المبيعات ، ويأخذونها فى خراج الأرضين وعشور أموال التجارة ، وعامة
مجاىى السلطان ، ويصبرونها قيماً عن الأعمال جليلها وحقيها ، لا نقد
لهم سواها ولا مال إلا إياها . على أن كل قنطار منها ، وهو مائة رطل
مصرية ، بستمائة درهم نقدًا ، حساباً عن كل رطل ، وهو زنة مائة
وأربعة وأربعين درهماً ورنًا ، ستة دراهم نقدًا ، وعن كل درهم منها
أوقيتان رنتهما أربعة وعشرون درهماً ، بدعة أحدثوها وبلية ابتدأوها
لا أصل لها فى ملة نبوية ، ولا مستند لفعالها عن طريقة شرعية ،
ولا شبهة لمبتدعها فى الاقتداء بفعل أحد من غبر ، ولا ائتناسة بقول
واحد من البشر ، سوى شئ نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وروال رينتها ،
وتلاف الأموال وفساد رخرفها ، ومصير الكافة إلى القلة ، وشمول الفاقة
للجمهور مع الدلة ، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وروبعها ،
كل مثقال منه إلى مائة وخمسين درهماً من الفلوس ، وبلغ بشعر

الاسكندرية كل مثقال إلى ثلاثمائة درهم فلوساً . وبلغت دراهم المعاملة كل رنة درهم منها خمسة دراهم فلوساً . وانتهى الأردب من القمح إلى أربعمئة وخمسين فلوساً غير الكلفة : وهى عن السمسرة عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغريلة ثلاثة دراهم ، وأجرة الطحن ثلاثون درهماً ، فذلك خمسون درهماً . ويتحصل عن الأردب قمحاً نقياً خمس ويات فقط ، وينقص منه سدسه غلثا ، فإذا لا يتهياً كل أردب إلا من حساب ستمائة درهم فلوساً . وبلغ كل أردب من الشعير والفول ما يثيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب (عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس) ، والرطل الواحد من اللحم البقرى النىئ بسبعة دراهم فلوساً ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهماً ، والطائر الواحد من الدجاج من مائة درهم ، كل طائر منها إلى عشرين درهماً فلوساً ، والطائر الواحد من الأور من مائتى درهم ، كل طائر منها إلى خمسين درهماً فلوساً ، والرأس الواحد من الغنم الضأن بما ناف عن ألفى درهم فلوساً . وبيع الجمل بسبعة آلاف فلوساً ، والقدح الواحد من لب اليقطين بمائة درهم وعشرين درهماً فلوساً ، والقدح من الأرز بخمسة عشر درهماً فلوساً ، والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوساً ، وكل قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، وكل قدح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوساً ، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتى درهم فلوساً ، والبطيخة

الواحدة فى أوان البطيخ بعشرين درهم فلوساً ، وكل رطل من العنب فى أوانه بأربعة دراهم فلوساً . وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوساً ، والسكر كل رطل إلى سبعين درهماً فلوساً ، وريت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهماً فلوساً ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوساً ، والدراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يقصر ببضعة عشر درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوساً ، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً ، والرطل الواحد من الكتان الذى لم يمشق بعشرين درهماً فلوساً .

وبلغ بالاسكندرية وتروجه كل قدح واحد من القمح إلى أربعين درهماً فلوساً ، ومن الشعير ثلاثين درهماً ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل مسن لحم الضأن ستين درهماً فلوساً ، والطائر المتوسط من الدجاج سبعة وخمسين درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوساً ، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوساً .

وبلغ كل قدح من بلدر الرحلة بالقاهرة إلى ستين درهماً فلوساً وسبعين ، والرطل الواحد من الكمثرى إلى بضعة وخمسين درهماً ، والقنطار من الشيرخشك^(١) إلى ثلاثين ألف درهم فلوساً ، والقنطار من

(١) نوع من المن أو البلسم ، ولعل المقصود به نوع من الأدوية أو الترياقات المستعملة فى تلك العصور .

الترنجبين^(١) إلى خمسة عشر ألف درهم فلوساً ، والزهرة الواحدة من النيلوفر^(٢) إلى درهم فلوساً ، والخيارة الواحدة إلى درهم فلوساً ونصف .
وبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً ، وبيع فى تركة ملوطتان^(٣) غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم وأربعين درهماً فلوساً . وبقية المبيعات بهذه النسبة . فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئاً يسيراً ، وأما باعتبار ما دهم الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ، لولا أنقطع من هوله ، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

(١) الترنجبين (ويقال أيضاً : الترنجبيل) كلمة فارسية تعنى العسل الرطب أو مادة تجمع كالمن .

(٢) النيلوفر لفظ أعجمى (ويقال النينوفر أيضاً) وهو ضرب من الرياحين ، ينبت فى المياه الراكدة ، له أصل كالجزر ، وساق أملس يطول بحسب عمق الماء ، فإذا ساوى سطح الماء أروق وأزهر ، وإذا بلغ يسقط عن رأسه ثمر داخله بزر أسود .

(٣) الملوطة (والجمع ملاليط وملوطات) كلمة يونانية الأصل ، وقد تسربت إلى العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهى الجبة تلبس فوق الفرجية ، أو قميص واسع الأكمام ، وكان من ملابس الممالك بمصر .

فصل فى ما يزيل عن العباد هذا الداء

ويقوم لمضى الزمان مقام الدواء

وإذ قد تقدم من القول بيان الأسباب التى حصلت منها هذه المحن ، فبقى أن يتعرف من فتق الله ذهنه ، وأزال غشاء بصره ، كيف العمل فى إزالة ما بالناس من هذه البليات ، لتعود أحوالهم إلى مثل ما كانت عليه من قبل .

فنقول : اعلم أرشدك الله إلى صلاح نفسك ، والهيك مرشد أبناء جنسك ، أن النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة إنما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقداً . وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى أثمان مبيعاتهم وأعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير ، وذلك يسير على من يسره الله له . وهو أن الفضة الخالصة - التى لم تضرب ولم تغش - سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن نحاس ، ومكس للسلطان ، وثمان حطب ، وأجرة صناع ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - إلى ربع دينار . فتصير بهذا العمل وزن مائة وخمسين درهماً معاملة ، عنها من الذهب كما مر أنفاً خمسة مثاقيل وربع مثقال ، فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم

بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة . والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صبرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعاً والمسمى فلوساً ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهماً فلوساً ، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ .

فإذا وفق الله تعالى من إليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك القدر في ضرب الفضة المعاملة ، فإنه يقول أمر الناس أن شاء الله تعالى إلى روال هذا الفساد ، وعودهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فإنه تبين كما ذكر أن المثقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة . ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهماً من الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل من الفلوس التي تعد في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً ، تصرف في محقرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الأسعار ، وعما قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها أوان ، وفي ذلك من صلاح الأمور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرفه ، ما لا حد له ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

فصل فى بيان محاسن هذا التدبير

العائد نفعه على الجم الغفير

اعلم ، جملك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعاييب ، أن من ملكته العوائد ، واسترقت المآلوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يترأ إلى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فإنه يقول : « لا فائدة فى اتعاب فكرك وأطالة كدك ، وتضريب رأى نفسك ، وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى إلى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شئ من حالهما ، بغير زيادة فى سعرهما ولا نقصان منه البتة » .

فنقول : صدق الله العظيم حيث قال : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون . فإنه لا شك أن فى ما ذكرنا فائدتين جليلتين : أحدهما رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن فى أمور الأسعار وأحوال المبيعات . والفائدة الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص مع رد الأحوال والرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن .

ولعمري لا يجهل قدر هاتين الفائدتين الجليلتين ، ويجحد حق هاتين النعمتين العظيمتين ، من له أقل حظ من تمييز ، وأنزر نزر من شعور ،

ألا من قصد أن يخون عهد الله وأمانته في ما استرعاه من أمور عباده
بإظهار الفساد وأهلاك العباد ، والله لا يهدى كيد الخائنين . فأقول وبالله
استعين فهو المعين :

وما فاتني نصركم باللسان إذا هو قد فاتني باليد
اعلم ، وفقك الله إلى الاصغاء إلى الحق ، والهمك نصيحة الخلق ،
أنه قد تبين بما تقدم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا غلاء
الأسعار . فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى رد المعاملات إلى ما
كانت عليه من قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع ،
وعروض الأعمال كلها إلى الدينار ، أو إلى ما حدث بعد ذلك من
المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم ،
لكان في ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن
بالدمار .

وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولاً ، وصار من يأتيه
مال من خراج أرض ، أو أجرة عقار ، أو معلوم سلطان ، أو من وقف
أو قيمة عمل ، فأما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب ما يراه من يلى
من أمور العامة ، فيصرف ذلك في ما عساه يحتاج إليه من مأكول
ومشروب أو ملبوس أو غيره ، فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف
الأحوال ، إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شئ من النقدين على ما
تقرر غبنا البتة ، لأن الأسعار حيثئذ إذا نسبت إلى الدرهم أو الدينار لا

يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة ، إلا أشياء معدودة سبب غلائها أحد أمرين : الأول فساد نظر من أسند إليه النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر فى الغالب ، والثانى الجائحة التى أصابت ذلك الشئ حتى قل ، كما حصل فى لحوم الأبقار بالموت الدريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة ، وما حصل فى السكر من قلة رراعة قصبه واعتصاره فى سنتى سبع وثمان وثمانمائة ، وهذا يسير بالنسبة إلى الأول .

ومع ذلك فلو وجد من أوتى توفيقاً وآلهم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن ، فإن المال الواصل إلى كل أحد من خراج أو غيره ، إنما هو فلوس منسوبة إلى الأبطال كما تقدم . والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الأرضين إنما ينسب إلى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهماً من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهماً من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج فى الإقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهماً من الفلوس .

وبالضرورة يدرى كل ذى حس ، وأن بلغ فى الجهل الغاية من الغبارة ، أن المال إنما يؤخذ غالباً عن خراج الأراضى ، أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال ، أو من وجوه البر والصلات ، وأنه لا بد وأن يصرف فى الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ، أما على وجه الاقتصاد ، أو فى

سبيل السرف والتبذير . فإذا صار إلى أحد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وأنفقه فى سبيل من سبل أغراضه ، فإنه يجد من الغبن ما لا غاية وراءه .

وبيان ذلك أن السلطان إذا وصل إلى ديوانه ستون ألف درهم من الفلوس ، فأنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهباً بحسابه . فإن كان مثلاً أنما وردت إلى ديوان الوزارة ، فإن الوزير ، لما يحتاج إليه من اللحوم السلطانية ، يشتري بهذه الستين ألف درهم التى وزنها مائة قنطار من الفلوس ، وعنها من الذهب بحسابه ، ما رنته من اللحم ستة وستون قنطاراً وثلاث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم . وقبل هذه المحن كان يشتري بالستين ألف درهم ألف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم ، حساباً عن كل قنطار أربعين درهماً . وفرق عظيم ، وغبن فاحش ، ما بين الأول والثانى .

واعتبر ذلك فى سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتنزل إلى أموال الأمراء ، ثم إلى من دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة وأعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فأنتك تجد مثلاً الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه فى الشهر ثلاثمائة درهم ، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم ، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشتري لهم من هذه العشرة دراهم الفضة مثلاً ثلاثة أرطال لحم

من لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلاً درهمين ، ويقضى غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم أئنا تصير إليه العشرة فلوساً رنتها عشرون أوقية ، فإذا أراد أن يشتري ثلاثة أرطال لحم فأئنا يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً ، ويصرف فى توابلها وما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم ، فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً . وأنى يستطيع من متحصله عشرة أن ينفق سبعة وثلاثين فى غداء واحد ؟ سوى ما يحتاج إليه من زيت وماء وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة ، وغير ذلك مما يطول سرده ويكفى فيه تساوى العالم من الحاضرين بمعرفته .

فهذا هو سبب زوال النعم التى كانت بمصر وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى رد النقود على ما كانت عليه أولاً ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قيضها فضة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه . فإن الغداء الذى قلنا أن قيمته الآن سبعة وثلاثون درهماً من الفلوس ، يدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التى رنتها عشرة أواق . فأذن ليس بالناس غلاء ،

أنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلّة والدلّة ، جزاء بما كسبت أيديهم وليذيقهم بعض الذى عملوا ، ولعلمهم يرجعون .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمع عن قلبه ، وهداه إلى أعانة العباد وعمارة البلاد . والله الأمر من قبل ومن بعد .



قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة . والله يهدى من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ ، على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطرى ، أمام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

الفهرس

- (مقدمة) المقرزى : سيرته وعصره وكتابه ٥
- * المقرزى مؤرخ الدول الإسلامية فى مصر ١٧
- * أسباب المجاعات سوء تدبير الحكام ٢١
- أغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات فى مصر ٣٣
- * فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية
- * فصل فى إيراد ما حل بمصر من الغلوات وحكايات
- يسيرة من أنباء تلك السنوات ٣٧
- * فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن
- التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى
- دفعنا إليها ٧١
- * فصل فى أن معاملة مصر مارالت بالذهب فقط ٩٢
- * فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من
- أحوالهم وأوصافهم ١٠٣

- * فصل فى ذكر نبل من أسعار هذا الزمن وإيراد طرف
من أخبار هذه المحن ١٠٧
- * فصل فى ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرضى
الزمان مقام الدواء ١١١
- * فصل فى بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على
الجم الغفير ١١٣

رقم الإيداع ٩٩/١١٣٢٦

LS.B.N-----

977 - 01- 6392 - 9

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



Organization of the Alexandria Library
Bibliotheca Alexandrina